جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المُطَرِّزِيَّةُ لأبِي عَبْدِ اللّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ السُّلَمِيِّ المُطَرِّزِ (ت٤٥٦هـ) دراسة وتحقيق

إعداد

د. عبد العزيز بن صالح العُمري

قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني٠٠أكتوبر)
(الجزء الأول (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة(ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

المُطَرِّزِيَّةُ لأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ السُّلَمِيِّ المُطَرِّزِ (ت٤٥٦هـ) دراسة وتحقيق

عبد العزيز بن صالح العُمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني:aziz.omary@hotmail.com.

الملخص:

هذا البحث تحقيق لكتاب (المطرِّزية)، لأبي عبد الله محمد بن علي السُّلَمي الدمشقي المطرّز، المتوفى عام ٤٥٦هـ، وهذا الكتاب يُعد مقدّمة مختصرة في النحو. قدّم له الباحث بدراسة لحياة مؤلفه، ودراسة للكتاب ومنهج المؤلف فيه، وعقد مبحثًا خاصًّا بما اشتملت عليه طبعة الكتاب المحققة من أخطاء، ثم وصف النسخ التي وصل إليها، وما اعتمد عليه منها في تحقيقه، وأورد النص المحقق على وفق قواعد التحقيق.

الكلمات المفتاحية: متون نحوية، تحقيق، أبو عبد الله المطرز.

The Embroidery of Abu Abdullah Muhammad bin Ali Al-Salami Al-Mutaraz (d. 456 AH). Study and Investigation.

Abdul Aziz bin Saleh Al-Omari.

Department of Grammar, Morphology and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

E-mail: aziz.omary@hotmail.com

Abstract:

This research is an investigation of the book of (Al Matrazizh) for Abi Abdullah Mohamed bin Ali Al Sullami Al Dimashki Al Motarraz, who died in 456H, and this book is a brief introduction in the Arabic grammar. In the research introduction, the researcher states the author biography, a study of the book and his author' methodology in this book, a special theme of errors included in the investigated edition of the book, and a description of the obtained editions and versions, including editions on which the researcher depends on in his investigation. The researcher carried out the investigated text as per investigation rules and concludes it with an explaining.

KeyWords: ***Grammatical, Texts-Investigation, Abu Abdullah Al Motarraz***

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من مناهج التأليف التي سار عليها القدماء التأليف في المقدمات النحوية؛ رغبة في تيسير العلم وضبطه، ومن الكتب المؤلفة فيه (المطرِّزية) لأبي عبد الله السلمي المطرز (ت٤٥٦هـ)، وهذا الكتاب له تحقيق سابق في مجلة كلية الدعوة الإسلامية بليبيا في العدد الثالث عشر من سنة ١٩٩٦م، بتحقيق د. خليفة محمد بديري، والذي دعاني إلى إعادة تحقيقه أمران:

أولهما: كثرة الأخطاء في الطبعة المحققة، وأوضحت ذلك مفصلًا في التمهيد.

ثانيهما: اعتماد المحقق على نسخة واحدة، وقد عثرت على خمس نسخ أخرى غيرها، أسهمت في القراءة الدقيقة للنص بحمد لله.

ويبقى للمحقق السابق فضل تقدمه وإظهاره للكتاب.

وقد بدأت عملي في هذا الكتاب.

تمهيد، تضمن أمرين: الأول: تعريف بالمؤلف أبي عبد الله المطرِّز.

الثاني: دراسة (المطرِّزية): تحدثت فيه عن أبواب الكتاب ومنهج المؤلف فيها، والعلاقة بين (المطرِّزية)، و(الجُمَل) للزجاجي، و(اللمع) لابن جني، والمآخذ التي وقع المؤلف فيها، وأخطاء طبعة الكتاب المحققة في قسميها: الدراسة والتحقيق.

وبدأت بعده القسم المحقق بمقدمة فيها إثبات اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، وعرض لنسخه المخطوطة، ومنهج التحقيق، ثم أتبعت ذلك بالنص المحقق، فثبت المصادر والمراجع.

وأزجي الشكر لأخي د. علي بن موسى شبير، ولمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث على تيسيرهما الحصول على بعض مخطوطات هذا الكتاب، فلهما أوفر الشكر وأجزله.

ختامًا أسأل الله أن يوفقني للصواب والسداد في إخراج هذا العمل، إنه وليّ ذلك، والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

التعريف بالمؤلف:

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن صالح بن عبد الله السلمي الدمشقي المطرِّز، كان نحويًّا مقرئًا أديبًا، أشعري المذهب، ولم نقف على تاريخ ولادته ولا مكانها.

من شيوخه: تمام الرازي[١]، وعبد الرحمن بن أبي نصر[٢]، ومكي بن محمد[٣]، وأبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي النحوي[٤]، ومن تلاميذه أبو القاسم النسيب[٥].

---

(١) أبو القاسم، تمام بن محمد البجلي الرازي المحدث، ولد بدمشق سنة (٣٣٠هـ)، من شيوخه: خيثمة بن سليمان، وأبو يعقوب الأذرعي، ومن تلاميذه: عبد الوهاب الكلابي، وعبد العزيز الكتاني. توفي سنة (٤١٤هـ). انظر: العبر في خبر من غبر ٢٢٦/٢، وتاريخ الإسلام ٣٤٠/٢٨، وشذرات الذهب ٧٣/٥.

(٢) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي نصر التميمي الدمشقي الملقب بالشيخ العفيف، ولد سنة (٣٢٧هـ)، من شيوخه: خيثمة بن سليمان، وأبو علي بن حبيب الحصائري، ومن تلاميذه: موسى الصقلي، وأبو القاسم النسيب، توفي سنة (٤٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٦٤٨/١٧، وشذرات الذهب ١٠٠/٥.

(٣) مكي بن محمد بن الغمر، أبو الحسن التميمي الدمشقي الوراق المؤدب، من شيوخه: أبو محمد بن ماسي، وأبو بكر الوراق، ومن تلاميذه: أبو علي الأهوازي، وعبد العزيز الكتاني، توفي في رمضان سنة (٤١٨هـ)، وقيل: (٤١٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام ٤٥٥/٢٨، وشذرات الذهب ٩٢/٥.

(٤) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي المصري النحوي، تخرج به المصريون، صاحب أبي بكر محمد بن علي الأدفوي، له: (إعراب القرآن)، توفي: سنة (٤٣٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام ٢٩٣/٢٩-٢٩٤، وسير أعلام النبلاء ٥٢١/١٧-٥٢٢.

(٥) أبو القاسم علي بن إبراهيم الشريف الحسيني الدمشقي المحدث، ولقبه: نسيب الدولة، وإنما خفف فقيل: النسيب، ولد سنة (٤٢٤هـ)، من شيوخه: أبو علي الأهوازي، وأبو بكر الخطيب، ومن تلاميذه: هبة الله الأكفاني، والخضر بن شبل الحارثي، وتوفي في سنة (٥٠٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام ٢٠٩/٣٥-٢١٠، وسير أعلام النبلاء٣٥٨/١٩-٣٥٩.

لـه كتـاب (المطرزِّيـة) فـي النحـو، ولـم تـذكر كتـب التـراجم لـه أي مؤلـف غيـر مقدمته النحوية المشهورة هذه.

توفي في دمشق يوم الأحد مطلع ربيع الأول سنة ست وخمسين وأربعمائة[١].

دراسة الكتاب:

وقع خطأ عند بعض العلماء، فنسب هذا الكتاب لأبي الفتح ناصر بن السيد الخوارزمي المطرزيّ، صاحب (المصباح)، المتوفى سنة ٦١٠هـ، وذلك لتشابه اللقبين؛ فالمطرزيّ لُقِّب بذلك نسبة إلى تطريز الثياب، أما المطرِّز فلم يذكر فيه هذه النسبة، وعند نسبة مقدمة نحوية إلى أحد هذين اللقبين، يقال: "المطرِّزية"، ومن هنا نشأ الخلط.

وقد أشار إلى هذا الخلط الذهبيُّ في ترجمة أبي الفتح المطرِّزي، فقال: "كذا قيل: إن هذا مؤلف المقدمة المطرِّزية، وليس بصحيح، بل مؤلفها دمشقي قديم، وهو أبو عبد الله محمد بن علي السلمي المطرز، المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة، فلعل هذا الخوارزمي له مقدمة أخرى، نعم، له، وتسمى (المصباح)، شهيرة يُنتفع بها"[٢].

وممن وقع في هذا الخلط على الرغم من تأخره ابن الغزي، المتوفى سنة ١١٦٧هـ؛ إذ نسب إلى المطرزي في ترجمته له كتابي (المصباح) و(المطرِّزية)،

---

(١) انظر ترجمته في: ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٢١٨/١، وتاريخ الإسلام (ت تدمري) ٤٢٠/٣٠، وتاريخ دمشق ٣٨٦/٥٤-٣٨٧، ومختصر تاريخ دمشق ١١٨/٢٣، والوافي بالوفيات ٩٦/٤، وشذرات الذهب ٢٤٣/٥، وبغية الوعاة ١٨٩/١، وديوان الإسلام ١٨٦/٤، والأعلام ٢٧٦/٦، ومعجم المؤلفين ٥٣٩/٣.

(٢) تاريخ الإسلام ٣٩٢/٤٣.

وذكر في ترجمة المطرز أنه "صاحب المقدمة المطرِّزية في النحو" على الرغم من ورود الترجمتين متتابعتين(١).

وستكون دراسة الكتاب من خلال النقاط الآتية:

أولًا - أبواب الكتاب، ومنهج المؤلف فيها:

بدأ المطرز كتابه ببيان لأقسام الكلمة الثلاثة، وما اختصَّ به كل قسم، ثم شرع في أبواب الكتاب التي جعلها سبعة وعشرين بابًا، عرض فيها لما يحتاج إليه المتعلم من النحو، فبدأ بـ(باب الإعراب)، فبيّن أضربه، وموقع حرف الإعراب وما يدخله الإعراب من الكلام.

ثم أفرد لكل موقع بابًا، فوضع (باب الرفع)، و(باب النصب)، و(باب الجر) و(باب الجزم) ذاكرًا في كل باب علاماته، والمواقع التي تأتي فيها، ومثَّل لكل منها.

ثم انتقل إلى المرفوعات، فوضع (باب معرفة الأسماء المرفوعة)، وعدّدها فيه إجمالًا، ثم أفرد بابين للمُشبَّه بالفاعل، وهما: (باب كان وأخواتها)، و(باب إن وأخواتها) معدِّدًا أخواتهما وممثلًا لها.

ثم أورد المنصوبات، فوضع (باب معرفة الأسماء المنصوبة)، وذكر المفاعيل إجمالًا فيها بلا تفصيل، ثم أفرد لكل مُشبَّه بالمفعول بابًا مستقلًّا، فوضع (باب الحال)، و(باب التمييز)، و(باب الاستثناء)، وألحق بها (باب النداء)؛ لأنه من المفاعيل، مفصِّلًا أضرب المنادى وأحكامه.

ثم انتقل إلى المجرورات، فوضع (باب معرفة الأسماء المجرورة)، وأدرج تحته حروف الجر والإضافة، ممثلًا لهما.

---

(١) انظر: ديوان الإسلام ٤/١٨٥-١٨٦.

ثم أورد التوابع، فوضع (باب ما يتبع الاسم في إعرابه) أجمل التوابع فيه، ثم أفرد كل تابع بباب، فوضع (باب الوصف)، و(باب التوكيد)، و(باب البدل)، و(باب عطف البيان)، و(باب عطف الحروف).

وقاده ذكر حروف العطف إلى إفراد (باب حتى) بالذكر مبينًا أضربها الأربعة: العاطفة، والجارة، والابتدائية، والناصبة.

ثم وضع (باب لا في النفي) ذاكرًا شروط بنائها، وحكم اسمها عند العطف عليها وتكرارها، وحكم وصفها.

وأعقبه بذكر (باب معرفة إعراب الأفعال وبنائها)، أجمل فيه الحديث عن أحوال الفعل المضارع الثلاثة: الرفع، والنصب، والجزم، ثم فصَّله بثلاثة أبواب، هي: (باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل)، و(باب حروف الجزم)، و(باب الشرط وجوابه).

وختم الكتاب بـ(باب ما ينصرف وما لا ينصرف)، فذكر فيه ضابط الممنوع، والأسباب التسعة المانعة من الصرف، وعرض فيه لأسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان. وبه تمت أبواب الكتاب.

ثانياً - الصلة بين (المطرِّزية) و(الجُمَل) للزجاجي و(اللُّمَع) لابن جني:

أُثبت في أول النسخة (ط) أن المقدمة مختصرة من (الجُمَل) للزجاجي[1]، فذكر ذلك المحقق السابق، وسلّم به، قال: "في حين أن المقدمة اختصار لكتاب واحد هو (الجُمَل) للزجاجي ... ولولا ما أثبته الناسخ على الصفحة الأولى من أنها مختصرة من (الجُمَل) في النحو لاحتيج إلى جهد ما حتى تُعرف صلتها بجمل الزجاجي"[2].

---

(١) انظر: ص ٥٦٣.

(٢) الجمل: ٥٦٣.

ويلحظ في هذا النص أن المحقق نصّ على أن (المطرِّزية) اختصار لكتاب واحد هو (الـجُمَل)، وبنى عليه دراسته لها في (منهج المطرزي في مقدمته)، ذاكرًا أن المطرزي "ماشى كتاب (الـجُمَل) مع اختصار موفق"، وذلك في الصفحات (٥٦٨-٥٧٠)، ويُحمد للمحقق في هذا الجانب الإشارة إلى ما اختص به المطرِّز عن الزجاجي في كتابه، وذلك عند حديثه في (أهمية المخطوط)، وقد أفدت من بعض النقاط التي ذكرها.

ولا أوافق المحقق فيما ذهب إليه من أن (المطرِّزية) اختصار لكتاب واحد هو (الـجُمَل)، بل إنني أرى أن صلة الكتاب بكتاب (اللمع) أوثق، وأنه أقرب إليه من (الـجُمَل)، وقد قابلت (المطرِّزية) بكتاب (اللمع)، فوجدت أن المطرز يقتفي تبويبه ويلخص لفظه، وهذا لا ينفي أن للكتاب صلة بكتاب الزجاجي، وتحرير الصلة بين (المطرزية) وهذين الكتابين على النحو الآتي:

الأول: **صلة (المطرِّزية) بـ(الـجُمَل)**:

لكتاب (الـجُمَل) من مكانة كبيرة في النحو لا تخفى؛ إذ رزق القبول والشيوع، وكثرت شروحه، قال اليافعي: "وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتابه مائة وعشرين شرحًا"[(١)]، وممن أفاد منه إفادةً ظاهرةً المطرِّز في هذا الكتاب، ولعل الذي دعا إلى القول بأنه اختصار له أن مقدمة كتاب المطرِّز عن (أقسام الكلام)، والأبواب الخمسة الأولى في كتابه – وهي (باب الإعراب)، و(باب الرفع)، و(باب النصب)، و(باب الجر)، و(باب الجزم) – مأخوذة من (الـجُمَل) بلفظها في مقدمتها، وفي بابيها الأول (باب الإعراب)، والثاني (باب معرفة علامات الإعراب).

---

(١) مرآة الجنان: ٢/٢٤٩. وانظر: الحديث عن مكانة كتاب (الجمل في النحو) وأهميته في مقدمة محققه: ص٢٢-٣٣.

يضاف إلى ذلك تكرار بعض عبارات الزجاجي التي يكثر استعمالها، مثل: ختامه لكثير من عباراته بقوله: "وما أشبه ذلك".

وعلى الرغم من هذه الإفادة وهذا التقارب لم يكن المطرز متابعًا للزجاجي في كل شيء في كتابه، بل خالفه من جوانب عدة، منها:

أولًا – إهمال كثير من الأبواب: أورد المطرز بعض أبواب (الجُمَل)، وأهمل كثيرًا منها، وهذه طبيعة المختصرات التي تقتصر على بعض ما احتواه الأصل؛ فقد اقتصر المطرز على سبعة وعشرين بابًا مما ذكره الزجاجي في كتابه، ولم يورد المطرز الأبواب الصوتية، كـ(الإمالة، والإدغام والوقف)، ولم يورد أبواب الهجاء، ولم يورد أيضًا الأبواب التصريفية، كـ(أبنية الأسماء، والأفعال، والتثنية، والجمع، والتكسير، والتصغير، والنسب)، ولم يورد بعض الأبواب النحوية كـ(أفعال المقاربة، والندبة، والاستغاثة، والاشتغال، والتنازع، والقسم، والتعجب، و(نِعْم وبِئْس)، والعدد، والحكاية)، وغيرها.

ثانياً – المخالفة في ترتيب الأبواب: لم يلتزم المطرز ترتيب الزجاجي في أبواب كتابه، بل خالفه في ذلك؛ ومن ذلك: إيراد المطرز أبواب التوابع بعد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وهذا هو الترتيب المنطقي لها، أما الزجاجي فإنه أوردها في أوائل كتابه بعد الأبواب الثلاثة الأولى: (الإعراب)، و(الأفعال)، و(الفاعل والمفعول به)[1]، ومنه أيضًا (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)؛ فقد أورده المطرز آخر أبواب الكتاب، وهو في (الجُمَل) ورد قبل أبواب المنصوبات: (الاستثناء)، و(النفي بلا)، و(التمييز).

---

(١) انظر: الجمل ١٣.

ثالثاً – المخالفة في المصطلح: خالف المطرز الزجاجي في بعض المصطلحات التي استعملها، ومن ذلك استعماله (المفعول له) أما لفظ الزجاجي فهو (المفعول من أجله)[١].

رابعاً – إجمال ما فرَّقه الزجاجي في أكثر من باب: ومن أمثلته أن الزجاجي وضع بابين عن الممنوع من الصرف، هما: (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)، و(باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان)[٢]، أما المطرز فإنه اقتصر على (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)، وأدرج فيه الحديث عن أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان، ومردُّ ذلك فيما يظهر أن الحديث متصل فيهما عن الصرف ومنعه.

ومن أمثلته: أن الزجاجي وضع بابين في نصب الفعل المضارع، هما: (باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة)، و(باب الجزم بالفاء)[٣]، أما المطرز فإنه اقتصر على (باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل)، وأدرج فيه الحديث عن وقوع الجواب بالفاء.

خامساً - تفريق ما جمعه الزجاجي في باب واحد: عمد المطرز إلى تفريق بعض ما جعله الزجاجي في باب واحد، وذلك في (باب معرفة علامات الإعراب)، فقد جمع الزجاجي الحديث فيه عن (الرفع، والنصب، والجر، والجزم)، وعلامات كل موقع إعرابي منها[٤]، أما المطرز فقد فصّلها في أبواب، فكانت الأبواب أربعة، وهي: (باب الرفع)، و(باب النصب)، و(باب الجر)، و(باب الجزم).

---

(١) انظر: الجمل ٣١٦.

(٢) انظر: الجمل ٢١٨، ٢٢٤.

(٣) انظر: الجمل ١٨٢، ١٨٥.

(٤) انظر: الجمل ٣.

سادساً – الزيادة على ما ذكره الزجاجي: زاد المطرز في بعض الأبواب على ما ذكره الزجاجي، ومن أمثلة ذلك: ما ورد في (باب لا في النفي) عند الحديث عن الوجوه الجائزة عند العطف، وتكرار (لا) النافية للجنس؛ فقد اقتصر الزجاجي على ثلاثة أوجه منها، ذاكرًا فيها شاهدًا شعريًّا واحدًا فقط[1]، أما المطرز فقد فصّل الحديث عن الوجوه الخمسة الجائزة فيها، ذاكرًا فيها ثلاث آيات، في إحداها قراءتان، وأربعة شواهد شعرية.

ومن ذلك: ما ورد في (باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل)؛ فقد جمع الزجاجي الحروف الناصبة بلا تفصيل في عملها[2]، أما المطرز فقد جعلها قسمين، الأول: خمسة تعمل بنفسها، والثاني: خمسة تعمل بإضمار (أنْ) فيها.

سابعاً – اقتصاره على بعض ما ذكره الزجاجي في الباب: اقتصر المطرز في عدد من الأبواب على بعض ما ذكره الزجاجي، وورود هذه الصورة هو المتوقع؛ لأن الرغبة في الاختصار قد تدعو إلى ذلك، ومن ذلك اكتفاء المطرز في (باب حروف الجزم)، و(باب الشرط وجوابه) بتعداد الأدوات الجازمة والتمثيل لها، وذكر حكم الفعل عند دخول الفاء في جواب الشرط، ولم ينص على الجزم في جواب الطلب، أما الزجاجي فإنه أسهب وفصّل الحديث فيها في أربعة أبواب، أولها (باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة)، فعددها، وذكر علامة الأفعال المعتلة عند جزمها، وثانيها (باب الأمر والنهي)، تحدث فيه عن أداتي الجزم: اللام و(لا)، وعن علامة الأفعال المعتلة عند جزمها، وثالثها (باب ما يجزم من الجوابات)، وهذا لم يعرض له المطرز أبدًا، ورابعها (باب الجزاء)، فعدّد الجوازم، وحكم الجواب إن دخلته الفاء، وذكر

---

(١) انظر: الجمل ٢٣٩.

(٢) انظر: الجمل ١٨٢.

الصور التي يأتي عليها فعلًا الشرط والجزاء، وحكمهما في كل صورة، وحكم الفعل المعطوف بعد جواب الجزاء، وحكم الفعل الواقع بين الشرط والجزاء، ومتى يبطل الجزاء؟ ومنع المجازاة بـ(إذ) بلا (ما)، والمجازاة بـ(إذا) في الشعر(١)، وكثير منها تفصيلات لا يحتاج إليها ناشد المقدمات النحوية.

ومن أمثلته: اكتفاء المطرز بتعريف الإعراب لغة، وإغفاله تعريف المعرب والمبني، أما الزجاجي فإنه عرّف الإعراب لغة، وعرّف المعرب والمبني في اصطلاح النحويين(٢).

الثاني: صلة (المطرِّزية) بـ(اللُّمَع):

اقتفى المطرّز نهج ابن جني في كتابه، ويصدق القول على (المطرِّزية) بأنها اختصار لكتاب (اللُّمَع)، وذلك ظاهر في الكتاب باستثناء الأبواب الخمسة الأولى المشار إليها في ارتباطها بكتاب الزجاجي، وتظهر جوانب المتابعة بين الكتابين في الآتي:

أولًا – ترتيب أبواب الكتاب: فإن المطرِّز تتبع نهج ابن جني في أغلب أبواب الكتاب، وذلك إذا أسقطنا ما أهمله المطرز في كتابه، ولم يخالف ترتيب ابن جني إلا في القليل من الأبواب، مثل: (باب لا في النفي)؛ إذ أوردها ابن جني بعد (باب إن وأخواتها)، وأوردها المطرز بعد التوابع، ومثل: (باب النداء)؛ إذ أورده ابن جني بعد التوابع، و(باب النكرة والمعرفة)، أما المطرز فإنه أوردها بعد المفعولات، ولذا علّل هذا التقديم بأن النداء من المفعولات.

---

(١) انظر: الجمل ٢٠٧-٢١٧.

(٢) انظر: الجمل ٢٦٠، ٢٦١.

ثانياً- استعمال عبارات ابن جني بلفظها: تتبعت الكتابين وقارنت بينهما، فوجدت أن المطرِّز يلخص عبارة ابن جني في كثير من الأبواب، ويتخفف من التفصيلات الواردة في كل باب، ولا يخفى هذا على الناظر في الكتابين المقارن بينهما، ولا يستقل باب عن الآخر فيها، ويمكن النظر مثلًا إلى (باب لا التي للنفي) ليظهر مدى النقل في العبارة والشواهد والآيات والقراءة الواردة فيه، وغير هذا الباب كثير جدًّا.

ثالثًا: الإفادة من (الجُمَل) و(اللُّمَع) معًا في الباب الواحد، من الطريف أن المطرّز عمد في بعض الأبواب إلى اقتفاء أثر الزجاجي وابن جني، والإفادة منها فيما ذكراه فيه في كتابيهما، ومثال ذلك: (باب النعت)؛ فقد نقل عبارة ابن جني في هذا الباب نقلًا ظاهرًا، وتابع الزجاجي في إقحام الحديث عن (النكرة والمعرفة) عندما ذكر أن المعرفة لا توصف بنكرة.

وهذا المزج بين الكتابين، وما سبقه من بيان يظهران خلاصة ما وصلت إليه من اعتماد المطرز على هذين الكتابين في مقدمته (المطرِّزية)، وأنه إلى (اللُّمع) أقرب.

ثالثًا - المآخذ:

ظهر لي أن المطرز وقع في بعض الأخلال المنهجية في كتابه، ومنشؤها الانتقاء من مصدريه (الجُمَل) للزجاجي و(اللُّمَع) لابن جني دون مراعاة لما التزماه في كتابيهما من الشمول والتوازن في الأبواب، والمآخذ التي وقفت عليها هي:

أولًا – عدم التوازن في إفراد بعض الموضوعات بالأبواب، ومن أمثلته:

وضع المطرز (باب معرفة الأسماء المرفوعة)، فأجمل المرفوعات الخمسة فيه، وهي: المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول الذي جُعل الفعل حديثًا عنه، ومشبهًا بالفاعل في اللفظ، ويقصد به اسم (كان) وخبر (إن)، ثم أفرد بابين بالذكر بعدها،

هما (باب كان وأخواتها) و(باب إن وأخواتها)، وأهمل إفراد أبواب للمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه.

وضع المطرز (باب معرفة الأسماء المنصوبة)، وذكر أنها على ضربين: مفعول، ومشبه به، فأجمل أضرب المفعول: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وأجمل أضرب المشبه بالمفعول: الحال، والتمييز، والاستثناء، ثم عقد ثلاثة أبواب مستقلة لها، وهي: (باب الحال)، و(باب التمييز)، و(باب الاستثناء) دون أن يفرد للمفاعيل أبوابًا مستقلة.

ثانياً – التباين في عرض المسائل:

لم يطرد منهج المطرز في عرضه لمسائل الأبواب، فتارة يجمل ما هو أساس في الدرس النحوي، وتارة يسهب في ذكر مسألة جزئية، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

أغفل المطرز ذكر أدوات الاستثناء، وفصّل أحوال المستثنى بـ(إلا)، موردًا قراءة ابن عامر في إحدى صوره.

فصّل المطرز أحوال اسم (لا) النافية للجنس، ذاكرًا الأوجه الخمسة الجائزة عند العطف على (لا) وتكرارها، مدعمًا ذلك بالشواهد في هذه الصور، وذكر جواز الأوجه الثلاثة في نعت اسم (لا) المبني، وهذا لا يناسبه مختصر وُضِع مقدمةً للنحو.

ثالثاً – التداخل في الأبواب:

وقع التداخل في (باب الوصف)، فقد أدرج المطرز فيه الحديث عن النكرة والمعرفة؛ ذاكرًا أنواع المعرفة الخمسة، والتمثيل لكل منها بعدد من الأمثلة، ثم تعريف النكرة، والذي دعاه إلى ذلك اشتراطه أن المعرفة توصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولكن هذا ليس مسوغًا لِأَنْ تُدرج المعارف والنكرات تحت باب تابع من التوابع، أما الزجاجي فإنه صنع الأمرين؛ فقد وضع (باب المعرفة والنكرة) مستقلًا عن

(باب النعت)، وذكر في (باب النعت) أنواع المعارف أيضًا، وأما ابن جني فإنه أفرد الحديث عن (باب النكرة والمعرفة) دون أن يعرض له في (باب النعت).

رابعاً – إغفال بعض ما يلزم معرفته:

أغفل المطرز بعض ما تمسّ إليه حاجة المتعلم إليه في مثل هذه المقدمة النحوية، ومنه:

– إغفال تعريف الإعراب اصطلاحًا مع أنه عرّفه لغةً، والتعريف الاصطلاحي أولى.

– إغفاله تعريف المبني، وحاجة المتعلم ماسة إلى أن يعرف معنى هذا المصطلح.

– إغفاله التوكيد اللفظي، مع أنه أسهب في ذكر ألفاظ التوكيد المعنوي.

– إغفاله ذكر حالتي بناء الفعل المضارع، مع أنه فصّل القول في بناء الفعل الماضي والفعل الأمر، وفصّل القول في أحوال إعراب المضارع، وذكر نواصبه وجوازمه، وهو في هذا متابع لابن جني في (اللمع)، لكن ابن جني ذكر بناء الفعل المضارع في (باب النونين)، بخلاف المطرز الذي لم يذكر هذا الباب في كتابه.

خامساً – تساهله في مصطلح الحرف:

تساهل المطرز في إطلاق كلمة (حروف) على أدوات الشرط والمجازاة التي ذكر منها: مَنْ، ما، مهما، حيثما، كيفما، أي، أين، وأنَّى، متى، والصواب أن منها حروفًا وأسماء، وهو في هذا متابع للزجاجي، أما ابن جني فقد حرّر العبارة وذكر حرف الشرط (إنْ)، وذكر ما يُشبَّه به من الأسماء والظروف كما سيأتي تحريره في قسم التحقيق.

المبحث الثالث:

أخطاء طبعة الكتاب المحققة:

وقعت أخطاء في طبعة الكتاب المحققة على الرغم من صغر حجمه، وهي على نوعين:

النوع الأول: أخطاء الدراسة:

أولًا – إطلاق لقب (المطرِّزي) على صاحب هذا الكتاب[1]، والصواب أنه (المطرِّز)، ولم أجد أحدًا من العلماء الذين ترجموا له قد أطلق عليه (المطرزي)، وإنما المختص بهذا اللقب هو أبو الفتح صاحب (المفتاح).

ثانيًا – الجزم بأن الكتاب اختصار لكتاب (الجمل) للزجاجي، وبناء الدراسة عليه، وقد ثبت بعد دراستي الكتاب أن صلته بكتاب (اللمع) ألصق، وأنه اختصار لأغلب أبوابه، وهذا لا ينفي صلته بكتاب (الجمل) كما سبق بيانه في (المبحث الثاني: دراسة الكتاب)، ولكنه بدرجة أقل من صلته بكتاب (اللمع).

ثالثًا – ترجيح المحقق أن يكون اسم الكتاب (المطرزية في علم العربية)، وقد خالفته في هذا الترجيح، ورأيت أن زيادة (في علم العربية) في العنوان غير صحيحة؛ لأدلة مذكورة في مقدمة التحقيق عند الحديث عن اسم الكتاب، وهذا الملحظ لا أعدُّه خطأ صِرْفًا كالخطأين الأول والثاني، ولكن اجتهاد له دليله عنده، ولكنه لم يترجح عندي.

---

(١) انظر: الصفحات الآتية: ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠.

النوع الثاني: أخطاء التحقيق:

في النص المحقق أخطاء، وأصلها يعود إلى اعتماد المحقق على نسخة واحدة، وقد عثرت بحمد الله على خمس نسخ أخرى، أعانتني في إقامة النص وتحقيق اسم الكتاب، ويمكن عرض أخطاء التحقيق في ثلاثة أمور:

أولًا – السقط من النص المحقق:

من عثرات التحقيق إسقاط نصوص تفسد المتن، ووقفت في طبعة الكتاب المحققة على مثل ذلك، مما كان له تأثير كبير في سقم النص وعدم استقامته، وحرصت هنا على إثبات ما اختصت به هذه النسخة من خلل كبير عن باقي النسخ الخمس، وأسقطت ما شاركها به أي نسخة أخرى؛ حتى لا يكون هذا الخلل من اختلاف النسخ، وهي على التفصيل الآتي:

ص	س	النص الساقط
٥٧٢	١٢	سقط قوله: "والألفُ علامةُ الرَّفعِ في تثنيةِ الأسماءِ خاصَّةً، نحوُ قولِك: الزَّيدانِ، والعُمرانِ، وما أشبهَ ذلك".
٥٧٤	١٤	سقط قوله: "ولا يكونُ معرَبٌ في شيءٍ منَ الكلامِ إلا بأحدِ هذه الأشياءِ".
٥٧٤-٥٧٥ س١		سقط ما بين المعقوفين في قوله: " وخبرُه على أربعةِ أضرُبٍ: مفردٌ، وظرفٌ، وجملةٌ [من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةٌ] من فعلٍ وفاعلٍ".
٥٧٥	٤	سقط قوله: "والجملةُ التي منَ الفعلِ والفاعلِ، نحوُ قولِك: زيدٌ قامَ أبوه، وعبدُ اللهِ سارَ أخوه، وما أشبهَ ذلك".
٥٧٥	١٠	سقط بداية باب (كان)، وهي ما بين المعقوفين في قوله: " وأمَّا الْمُشبَّهُ بالفاعلِ في اللفظِ فهو اسمُ [(كان) وخبرُ (إنَّ)، وبَابُ (كانَ) وأخواتِها، وهي]: كانَ، وأصبحَ".

٥٧٧	١٧	إسقاط ما بين المعقوفين في قوله: "والنَّصبُ جائزٌ على أصلِ البابِ، قالَ اللهُ عز وجل: (فشربوا منه إلا قليلًا منهم)، [وقال – عز وجل – في غير الموجب: ما فعلوه إلا قليلٌ منهم]، وقرأَ ابنُ عامرٍ: [ما فعلوه] إلا قليلًا منهم؛ بالنَّصبِ".
٥٧٨	٨	سقط حرف النداء (أيا) في قوله: "وحروفُ النِّداءِ خمسةٌ، وهي: يا، وهيا، [وأيا]، وأيْ، والهمزةُ".

ثانياً - القراءة الخاطئة للنص:

في النسخة المحققة أخطاء تعود إلى خطأ المحقق في قراءة النص، والنص لا يستقيم بما أثبته المحقق، ووجدت ذلك في أربعة مواضع، هي:

ص	س	النص
٥٧٤	٥	قوله: "فكل فعل آخره ياء وألف أو ياء"، والصواب: "أو ألف". التعليق: لا يصح العطف بالواو؛ لانتقاء انتهاء الفعل بحرفي العلة معًا.
٥٧٤	١٦	قوله: "وشبه بالفاعل"، والصواب: "ومُشبَّه بالفاعل". التعليق: تحير المحقق فيها، فاجتهد في إقامة النص، قال: "لا يستقيم الكلام هنا إلا بإسقاط حرف الجر الباء، وتسكين الباء وكسر الشين، فتكون العبارة هكذا: "وشبه الفاعل في اللفظ"، أو بإضافة (ما)، فتكون العبارة: "وما شُبِّه بالفاعل في اللفظ". وما ذكره غير مستقيم، ولا حاجة إليه. وكان رقم الحاشية في المتن (٤٢)، وتعليقه عليه ورد بالخطأ في الحاشية (٤٣).
٥٧٧	١٧	إسقاط ما بين المعقوفين في قوله: "والنَّصبُ جائزٌ على أصلِ

		البابِ، قالَ اللهُ تعالى: (فشربوا منه إلا قليلًا منهم)، [وقال – عز وجل – في غير الموجب: ما فعلوه إلا قليلٌ منهم]، وقرأَ ابنُ عامرٍ: [ما فعلوه] إلا قليلًا منهم؛ بالنَّصبِ". التعليق: النص غير مستقيم؛ إذ فيه خلط بين حالتي الاستثناء، وجعل قراءة ابن عامر للآية الأولى لا الثانية، وهذا غير صحيح.
٥٨٣	٩	قوله: "لا حولَ ولا قوةٌ" وقوله: "لا نسبَ اليومَ ولا خلةٌ"ـ والصواب: "قوةً"، "خلةً". التعليق: هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الخمسة الجائزة في العطف على اسم (لا) النافية للجنس وتكرار (لا)، وهو بناء الأول ونصب الثاني.

ثالثاً – أخطاء طباعية، وخلل في وضع أرقام الحواشي في مواضعها:

وقفت على هذا النوع من الأخطاء، وهي الآتي:

ص	س	النص
٥٧٤	–	وضع الحاشيتين (٤٢) (٤٣) في غير موضعهما الصحيح.
٥٧٨	٧	خطأ طباعي: "ونخوت نخوه"، والصواب: "ونحوت نحوه".
٥٨١	١٣	خطأ طباعي، وهو قوله: "قام زيدٌ ثم عمرٌ"، والصواب: "عمرٌو".
٥٨٧	٦	قوله: "(فُعِلُ) المعدول به عن فاعل"، والصواب: "فُعَلُ".
٥٨٧	٦	قوله: "عمرو" في الممنوع من الصرف المعدول، والصواب: "عُمَر".

مُقدِّمة التَّحقيق

أولًا: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه:

أولًا- تحقيق اسم الكتاب:

ورد اسم الكتاب بأربع صيغ، رجّحت أولها، وهي:

الأول: المطرِّزية:

وردت (المطرزية) اسمًا للكتاب في ختام النسخة (ق)، قال: "تمت مقدمة النحو المعروفة بالمطرزية"، ووردت أيضًا في ختام النسخة (الظاهرية)، قال: "تمت المطرزية"[(١)].

وقد جعلت هذا العنوان هو الراجح؛ لأنه هو الجزء الذي اتفقت جميع النسخ فيه على إثباته، ولثبوته أيضًا عند كل من ترجم للمطرز اتفاقًا. أما الزيادة عليها فقد كانت محل خلاف بين النسخ وترجمات المطرز، ولم تتفق على لفظ منها؛ فلذا آثرت عدم ترجيحها.

الثاني: المطرِّزية في علم العربية:

أُثبِتَ هذا العنوان في النسخة المطبوعة؛ ورد في ختامها: "هذه المقدمة المباركة المعروفة بالمطرزية في علم العربية"، ولم تشاركها نسخة أخرى في العنوان، ولم يرد في ترجمة المطرز.

الثالث: المطرزية في النحو:

ورد في لوحة الغلاف للنسخة (ق): "كتاب المطرزية في النحو"، ولا مُعوَّل على زيادة "في النحو"؛ لأنه من باب التعريف فقط، ويؤيده سبقها بكلمة (كتاب)، ولمعارضتها لما أثبته في آخر هذه النسخة من الاكتفاء بكلمة (المطرزية).

---

(١) وردت في كشف الظنون باسم (المقدمة المشهورة بالمطرزة)، وأظنه خطأ طباعيًّا، والقصد: (المطرزية)؛ لعدم ثبوت هذا اللفظ عند أحد ممن سبقه. انظر: ٢/١٨٠٤.

الرابع: المقدمة المطرزية:

ثبت هذا اللفظ في لوحة الغلاف في النسخة (ف)، وورد عند من ترجم للمطرز أنه "صنّف مقدمة في النحو" كما ذكر ابن عساكر، وأنه "مصنف المقدمة المشهورة" كما ذكر الذهبي، وأنه "صاحب المقدمة اللطيفة" كما ذكر ابن العماد(١).

وأرى أن كلمة (المقدمة) من قبيل الوصف لا اسم الكتاب، ومن وقوعها وصفًا في النسخ المخطوطة الأخرى ما يأتي:

- ورد في ختام النسخة (ق): "تمت مقدمة النحو المعروفة بالمطرزية"؛ فجاء الوصف بأنها مقدمة، ثم ورد اسم الكتاب صريحًا".

- ورد في ختام النسخة (ط) ص٥٨٨: ""نجزتِ المقدمةُ بحمد الله ومنِّه ... هذه المقدمة المباركة المعروفة بالمطرزية في علم العربية"، وورد وصفها بالمقدمة أيضًا في اللوحة الأولى.

- ورد في ختام النسخة (غ): "تمت المقدمة بحمد الله".

- ورد في مقدمة النسخة (ر): "مقدِّمة المطرز في النحو"، وهذا دليل على أنه ليس المراد به اسم الكتاب.

والنسخة (ف) لا مُعوّل على الاسم فيها، ويُؤيد استبعاد كلمة (المقدمة) أنها وردت منفردة في ختام هذه النسخة نفسها بقوله: "تمت المقدمة بحمد الله"، وهذا يدلّ على أن المراد بها: الوصف لا اسم الكتاب. ويظهر من تسمية النسخة (ف) عدم الدقة؛ فقد أورد بعد العنوان أنها من تأليف الشيخ الإمام العالم أبي صالح عبد الواحد بن محمد بن علي المطرز، ويظهر الخطأ في جعل اسم المؤلف عبد الواحد؛ لأن صاحب المطرزية اسمه محمد؛ وهذا يؤكد أنه لا تعويل عليها في ضبط الاسم.

---

(١) تراجع: المصادر في ترجمة المطرز في المبحث الأول من التمهيد.

ومما يؤكد أن كلمة (المقدمة) وصف وليست من العنوان ما ذكره الذهبي عند ترجمة أبي الفتح المطرزي صاحب (المصباح)، فوصف (المصباح) و(المطرزية) بأنهما مقدمتان، والمشهور في (المصباح) أنه لم يثبت في اسمه (مقدمة)، ومثله (المطرزية)، قال الذهبي بعد أن ذكر الخلط بين الخوارزمي المطرزي والمطرز في نسبة هذا الكتاب: "فلعل هذا الخوارزمي له مقدمة أخرى، نعم، له، وتسمى (المصباح)"[(١)]. فهذا النص صريح في أن المراد بها: الوصف لا الاسم.

ثانياً - توثيق النسبة:

الكتاب ثابت النسبة إلى أبي عبد الله محمد بن علي المطرِّز (ت٦٥٤هـ)؛ للآتي:

أولًا – ذكر اسمه في لوحة الغلاف من النسخة (ق)، وذكره أيضًا في اللوحة الأولى من النسخ: (ق)، (غ)، (ر).

ثانيًا – إثبات الكتاب له في ترجمته عند كل من ترجم له.

ثالثًا – تصحيح الذهبي نسبتها إليه عندما اختلط لقبه (المطرز) بأبي الفتح الخوارزمي المطرزي صاحب (المصباح)، قال الذهبي عند ترجمته لأبي الفتح: "قيل: إن هذا مؤلف المقدمة المطرزية، وليس بصحيح، بل مؤلفها دمشقي قديم، وهو أبو عبد الله محمد بن علي السلمي المطرز، المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة، فلعل هذا الخوارزمي له مقدمة أخرى، نعم، له، وتسمى المصباح شهيرة ينتفع بها"[(٢)]، ونقله عنه ابن قطلوبغا[(٣)].

---

(١) تاريخ الإسلام ٣٩٢/٤٣.

(٢) تاريخ الإسلام ٣٩٢/٤٣.

(٣) انظر: تاج التراجم ٣٠٩/١.

والغريب أن السيوطي عزا هذه المقدمة إلى أبي الفتح ناصر المطرزي صاحب (المصباح) في ترجمته، وعدّه ضمن مؤلفاته، مخالفًا ما ذكره في ترجمة أبي عبد الله السلمي المطرز من إثباتها له، ونقل حاجي خليفة عزوَه هذا، وتصويبَ الذهبي نسبتها إلى أبي عبد الله السلمي المطرِّز[1].

ولا عبرة بأخطاء نساخ المخطوط، فقد وقع الخطأ في اسمه في نسختين: الأول: في مطلع النسخة (ق)؛ إذ ذكر أنه أبو علي بن عبد الله، والصواب أنه أبو عبد الله، ووالده علي، والثاني: في غلاف النسخة (ف)؛ إذ ذكر أنه أبو صالح عبد الواحد بن محمد بن علي، وهذا خطأ؛ لأن كنيته (أبو عبد الله)، واسمه (محمد)، لا كما أُثْبِتَ فيها.

ثانياً - وصف نسخ الكتاب:

وقفت على ست نسخ خطية من الكتاب، هي:

نسخة مكتبة قاضي زاده محمد، ورمزها (ق):

هي نسخة محفوظة في مكتبة قاضي زاده محمد بتركيا، ضمن مجموع تحت الرقم (٥١٣)، ووقعت في ثماني لوحات، يبدأ ترقيمها باللوحة (٨١)، وينتهي في اللوحة (٨٨)، في كل لوحة (٢١) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٢) كلمة.

وهي نسخة مكتوبة بخط واضح، مضبوطة بالشكل في جميع حروفها، مُيّزت عناوين أبواب الكتاب باللون الأحمر، وكذلك أسماء الأبواب النحوية؛ كالفاعل، والمفعول، والحال، والبدل.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٣١١/٢، وكشف الظنون ١٨٠٤/٢.

وناسخها محمد بن علي بن خليل الشهير بالمنهاجي، وفرغ من نسخها في يوم الإثنين، لعشرين ليلة خلت من شهر شعبان، سنة سبع وعشرين وثمانمائة.

وقد جعلتُ هذه النسخة هي الأصل الذي بنيت عليه نسخ النص؛ لقربها من الكمال، وضبطها الكامل بالشكل، وتمييز أبوابها بالمداد الأحمر.

النسخة المطبوعة، ورمزها (ط):

هي نسخة بتحقيق خليفة محمد بديري، نشرتها مجلة كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، في العدد الثالث عشر، في السنة ١٤٢٥هـ/ ١٩٩٦م.

وقد صورها المحقق من نسخة خاصة من مكتبة الدكتور محمد مكية ببغداد، ولم يضع صورًا من المخطوط، وذكر بعد ذلك أنها مودعة بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت الرقم ٢٤٤/نحو، وبعد البحث في فهارس معهد المخطوطات بالرقم المذكور لم أجد هذه النسخة، بل المحفوظ فيها تحت هذا الرقم هو جزء من كتاب (التذييل والتكميل)[1]، فتصفحت فهارس النحو كاملة، ولم أجد فيها إشارة إلى كتابنا، وعدت أيضًا إلى موقع المعهد الإلكتروني، وبحثت فيه، فلم أجد أي إشارة إلى كتابنا ولا إلى صاحبه، بل تطابق ما فيه مع ما وجدته في النسخة الورقية من الفهارس، وهو جزء من (التذييل والتكميل)، وقد يكون المحقق واهمًا في هذا الأمر، وبناء على ما سبق فقد اعتمدت على الطبعة المحققة، وجعلت رمزها (ط).

ذكر المحقق في وصفها: أنها مكتوبة بخط نسخي واضح، وناسخها هارون بن علي بن عبد الرحمن الصفدي المعروف بالشعبي، فرغ منها في الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة، سنة خمس وستين وسبعمائة، وأثبت في آخرها أن الأمير سيف

---

(١) انظر: فهرس المخطوطات المصورة، الجزء الأول (النحو)/ القسم الثاني / ص٦٦-٦٧.

الدين آسندمر بن عبد الله الشهابي عرضها من أولها إلى آخرها عرضًا متقنًا، في ثالث عشر من رمضان، سنة خمس وستين وسبعمائة[١].

وأشار المحقق إلى أنه كتب في مقدمتها: "المقدمة المطرزية المشهورة بالبركة في البرية المختصرة من (الجمل) في النحو"؛ لذا اعتمد المحقق على كتاب (الجمل) للزجاجي في تقويم التحقيق جبرًا؛ لعدم تعدد النسخ.

ولم أتخذ هذه النسخة أصلًا؛ لكثرة الأخطاء التي فيها، وقد أفردت مبحثًا لأخطائها.

نسخة مركز الملك فيصل، ورمزها (ف):

نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية، تحت رقم الحفظ (٠٧٢٤٥-١) نحو، في اللوحات (٩٧-١٢٨)، وعدد الأسطر في كل لوحة (٨) سطور، ومتوسط الكلمات في كل سطر (٧) كلمات، ويظهر عليها آثار الرطوبة، كتبت بخط نسخي جميل مضبوط بالشكل، وذكر في وصفها أنها كتبت في القرن العاشر، ولم يثبت اسم ناسخها.

أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ أعِنْ، أقسامُ الكلامِ"، وآخرها: "تمت المقدمة بحمد الله ومنّه، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وعترته الطاهرين"، وعلى هامشها: "الحمد لله رب العالمين، أنهاه مطالعة عبد القادر بن أحمد بن علي الشهير بـ[...][٢] عفا عنهما".

---

(١) انظر: ص٥٦٧.

(٢) كلمة لم أتبينها.

نسخة دار الكتب الظاهرية، ورمزها (ظ):

نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية بسوريا، ضمن مجموع كتب بخط مغربي، تحت الرقم (٦٦)، تقع في ست لوحات منها، وذلك في اللوحات (٥٨-٦٣)، وعدد الأسطر (٢١) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٣) كلمة.

أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، ربّ تمم وأعن، الكلام ثلاثة"، وآخرها: "منعناه من الصرف فاعلم ترشد، نجزت بعون الله وحسن توفيقه، تمت المطرزية".

نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط، ورمزها (ر):

نسخة محفوظة في مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت الرقم (٩٤٩/ق)، اعتمدت على مصورتها من مصورات مركز جمعة الماجد برقم (٥٧٩١٧٤)، تقع في سبع لوحات، وهي (٣٣-٣٩)، ويقدر تاريخ نسخها بالقرن الثامن، وعدد السطور مختلف (١٥-١٩)، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٠) كلمات، وهي نسخة رديئة، أخفى التصوير بعض كلماتها.

أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين ... صالح السلمي النحوي ... مقدمة المطرز في النحو، أقسام الكلام ثلاثة"، وآخرها: "منعناه من الصرف، فافهم موفّقًا إن شاء الله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم"، وقد أهملت هذه النسخة لثلاثة أمور:

الأول: رداءة النسخة: فخفي كثير من الكلمات فيها، كما أظهرته صورة المخطوط.

الثاني: وجود سقط كبير فيها في مواضع، هي:

السقط الأول: يبدأ في آخر اللوحة (٢/ب) بعد قوله: "إن وأخواتها، وهي: إن، وأن، ولكن"، وينتهي قبل (باب النداء)، فيكون الساقط منه الأبواب الآتية: (إن

وأخواتها)، و(باب معرفة الأسماء المنصوبة)، و(باب الحال)، و(باب التمييز)، و(باب الاستثناء) الذي لم يرد منه إلا سطران فيها خلل سيأتي بيانه.

السقط الثاني: في (باب ما يتبع الاسم في إعرابه) اكتفى بالوصف، وأسقط فيه كل التوابع.

السقط الثالث: في (باب حتى) بإسقاط أمثلة (حتى) الغائية وإسقاط شرطها.

السقط الرابع: في (باب لا التي للنفي) بإسقاط ثلاثة أوجه من الوجوه الخمسة الجائزة في العطف على (لا)، وتكرارها مع شواهدها.

السقط الخامس: في (باب لا التي للنفي) بإسقاط وجهين من الأوجه الثلاثة الجائزة في نعت اسم (لا) المبني مع تنصيصه على أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه.

السقط السادس: في (باب معرفة إعراب الأفعال وبنائها) بإسقاط حكم فعل الأمر وأمثلته.

فضلًا عن إسقاط كلمات كثيرة مفردة في مواضع متفرقة.

الثالث: **الخلل الكبير في نسخ النص**: وأمثلته كثيرة جدًّا، وأكتفي بمثال له، وهو قوله في (باب الاستثناء): "ويشبَّه به أسماء وأفعال وحروف، فإذا استثنيت بـ(إلا) من [...] ما قبله، نحو قولك: ما قام أحد إلا زيدًا، قال تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ) بالنصب"، وبالعودة إلى نص المطرز يتضح أن هذه النسخة جمعت ثلاثة نصوص متفرقة من باب الاستثناء، الأول: يتحدث عن أدوات الاستثناء المشبهة بـ(إلا)، وهو وارد في أول باب الاستثناء، والثاني: ذكر فيه جزءًا من أحوال المستثنى ومثالًا غير منطبق عليه، والثالث: ذكر فيه آية دون أن يسبقها بكلام المطرز عن وجه الاستشهاد بها، جمعها الناسخ كلها دون إدراك لمحتواها وعدم اتساقه.

نسخة مكتبة غازي خسرو بك، ورمزها (غ):

نسخة محفوظة في مكتبة غازي خسرو بك، ضمن مجموع تحت الرقم (٤٧٩٧)، وتقع في خمس لوحات، وذلك في اللوحات (٨٠-٨٤)، بخط نسخ تعليق، وعدد الأسطر (١٩) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٠) كلمات.

أولها: "بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام الرئيس أبو عبد الله محمد بن علي بن صالح السلمي المطرزي – رحمه الله عليه -: أقسام الكلمة"، وآخرها: "منعته من الصرف، تمت المقدمة بحمد الله، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم [و]عترته الطاهرين، وسلم تسليمًا كثيرًا، تم".

وقد أهملت هذه النسخة؛ لأمرين:

الأول: وجود سقط كبير فيها، يتجاوز ثلث المخطوط، يبدأ بعد قول المطرزي في (باب الإعراب): "والجزم يختص بالأفعال، ولا يدخل الأسماء"، وينتهي عند قوله في (باب الوصف): "والمبهم نحو قولك: هذا وتلك"، وهذا فيه إسقاط لأبواب كثيرة، هي: (باب الرفع، وباب النصب، وباب الجر، وباب الجزم، وباب معرفة الأسماء المرفوعة، وباب (كان) وأخواتها، وباب (إن) وأخواتها، وباب معرفة الأسماء المنصوبة، وباب الحال، وباب التمييز، وباب الاستثناء، وباب النداء، وباب معرفة الأسماء المجرورة، وباب ما يتبع الاسم في إعرابه).

الثاني: كثرة أخطائها الدالة على جهل الناسخ، ومنها في تعداد حروف العطف ذُكر منها (اسم) بدلًا من (أم)، ومنها في (باب لا النافية للجنس) ذُكر المثال (يا غلام) بدلًا من (لا غلام)، ومنها إسقاط (كي) من حروف نصب الفعل المضارع، ومنها في الحديث عن فاء السببية ورد المثال (أصنع) بدلًا من (فأصنع)، ومنها في الحديث عن العلل المانعة من الصرف سقطت علة (التركيب)، ومنها في الحديث عن

المنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ورد المثال (بأحمد وتغلب ويشكر) بدلًا من (أحمر وأصفر).

ثالثاً: منهج التحقيق:

سرت في التحقيق على النحو الآتي:

جمعت نسخ الكتاب التي وصلت إليها، ووازنت بينها، مثبتًا جميع فروقها في مسودة العمل الأولى الخاصة، ثم رأيت الاعتماد على أربع نسخ منها، هي: (ق)، (ط)، (ف)، (ظ)، وإهمال نسختين، هما: (غ)، (ر)؛ لدواعٍ ذُكِرَت في وصفهما، وتخففت من بعض فروق النسخة (ظ) التي شذَّت في كثير من الفروق غير المؤثرة في النص، مما أثقل النص والحواشي بما لا فائدة منه، ولم تنفرد فيها بوجه صحيح عن غيرها، ثم بدأت العمل كالآتي:

أولًا – نسخت النص جاعلًا نسخة مكتبة قاضي زاده محمد هي الأصل، وذلك لقربها من الكمال، وضبطها الكامل بالشكل، وتمييز أبوابها بالمداد الأحمر، وأثبتُّ أرقام لوحاتها في موضعها من النص.

ثانيًا – لم أشر إلى اختلاف النسخ فيما لا قيمة له مؤثرة في النص؛ وذلك لكثرة الخلافات بين النسخ كثرة مثقلة للكتاب مضيعة للهدف من إخراجه، والفروق المطروحة هي:

اختلاف عبارات التعظيم، مثل: "عز وجل"، و"تعالى".

اختلاف إتمام كلمات بعض الآيات أو نقصها فيما لا شاهد فيه.

اختلاف العبارة في ختام بعض الأبواب، نحو: قوله: "وما جرى مجراهما"، و"وما أشبههما"، و"وما كان مثلهما"، و"وما أشبه ذلك"، وقد وردت كلها في موضع واحد في بعض الأبواب، ولا يخفى ما فيها من إثقال بلا فائدة، وقوله: "فافهمه موفقًا إن شاء الله"، و"فافهمه وقس عليه".

اختلاف بدء الجمل بحرف العطف وعدمه أو باختلاف حرف العطف، مثل: "قال، وقال"، "اعلم، فاعلم"، "والمعرفة، فالمعرفة"، "وما، فما"، "وهذا، فهذا".

اختلاف عبارة التمثيل، نحو: "تقول" و"كقولك"، "نحو قولك"، "نحو".

اختلاف الأمثلة؛ إما بتقديم وتأخير، وإما بتغيير بعض كلماتها، وإما بتغيير صيغة المثال بين المخاطب والغائب في أمثلة الأفعال.

ثالثًا – إذا تساوت النسخ في صحة النص ولم يترجَّح أحدها رجّحت ما وافق كتاب (اللمع) لابن جني، أو كتاب (الجمل) للزجاجي؛ لكونهما الأصل المختصر لهذا الكتاب.

رابعًا – كتابة النص وفق القواعد الإملائية المستقرة دون الإشارة إلى الأخطاء الإملائية التي يقع فيها النساخ عادة.

خامسًا – ضبط النص بالشكل، ومراعاة علامات الترقيم.

سادسًا – تخريج الآيات بذكر السورة ورقم الآية، وكتابة الآيات بالرسم العثماني إلا ما كان قراءة، فإني أثبته كما ورد، وأخرّجه من كتب القراءات.

سابعًا – توثيق النصوص من مصادرها الأصلية على اختلاف أنواعها وعلى ما تقتضيه صناعة التحقيق، والتعليق على ما يدعو إلى التعليق باختصار.

نماذج من النسخ المخطوطة للكتاب

لوحة العنوان من نسخة مكتبة قاضي عسكر زاده

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة قاضي عسكر زاده

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة قاضي عسكر زاده

لوحة العنوان من نسخة مركز الملك فيصل

اللوحة الأولى من نسخة مركز الملك فيصل

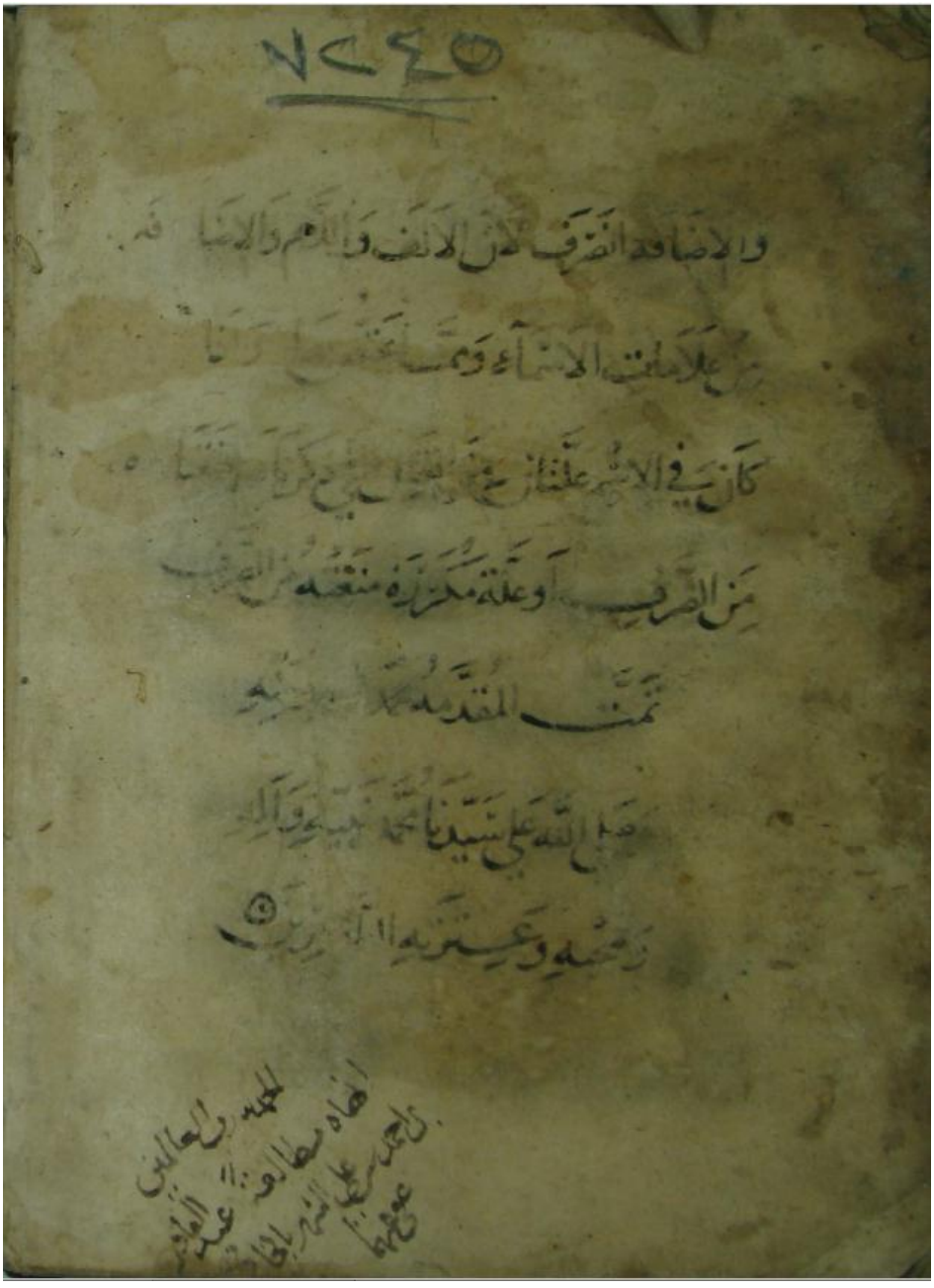

اللوحة الأخيرة من نسخة مركز الملك فيصل

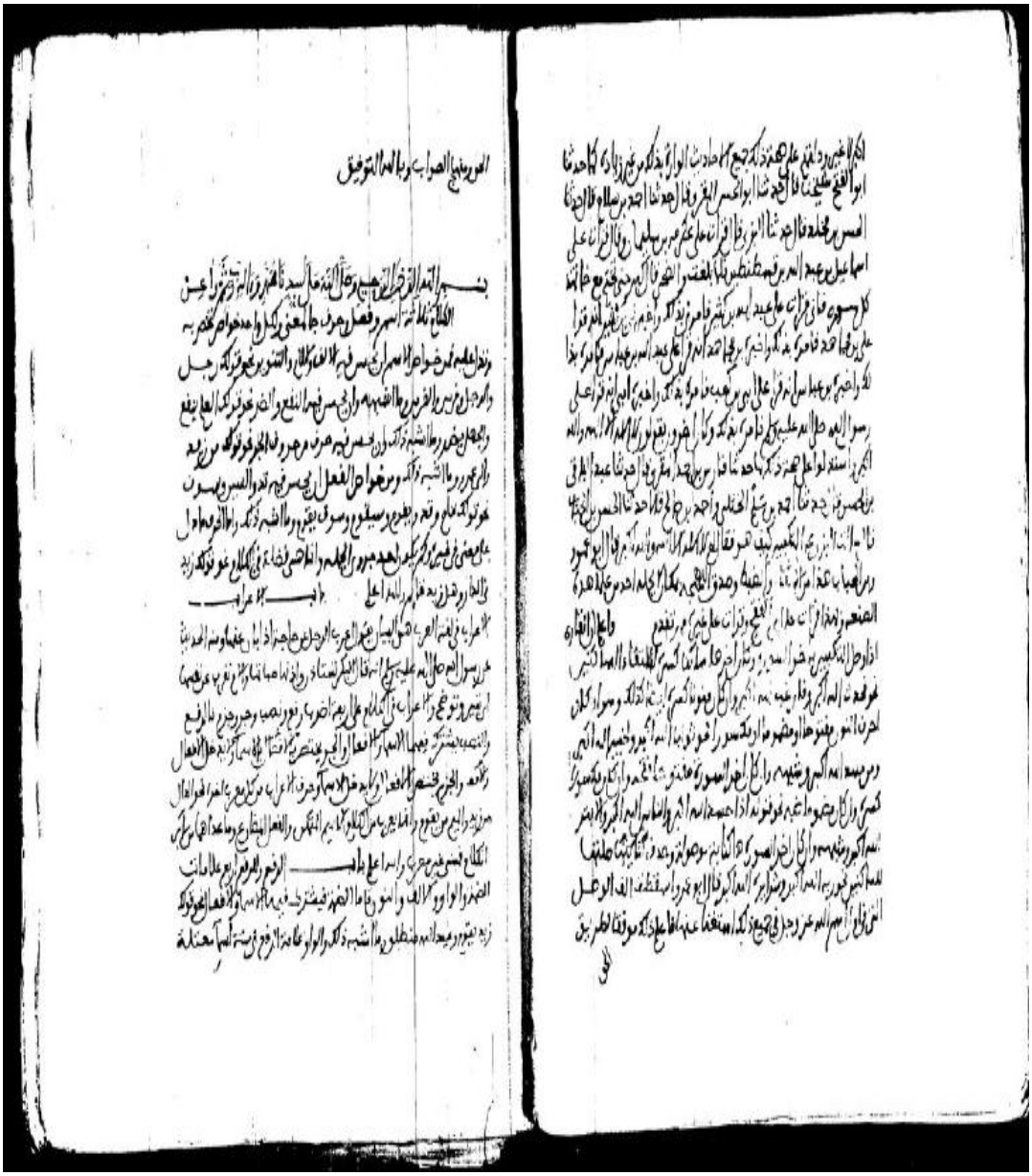

اللوحة الأولى من نسخة المكتبة الظاهرية

اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة الظاهرية

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط

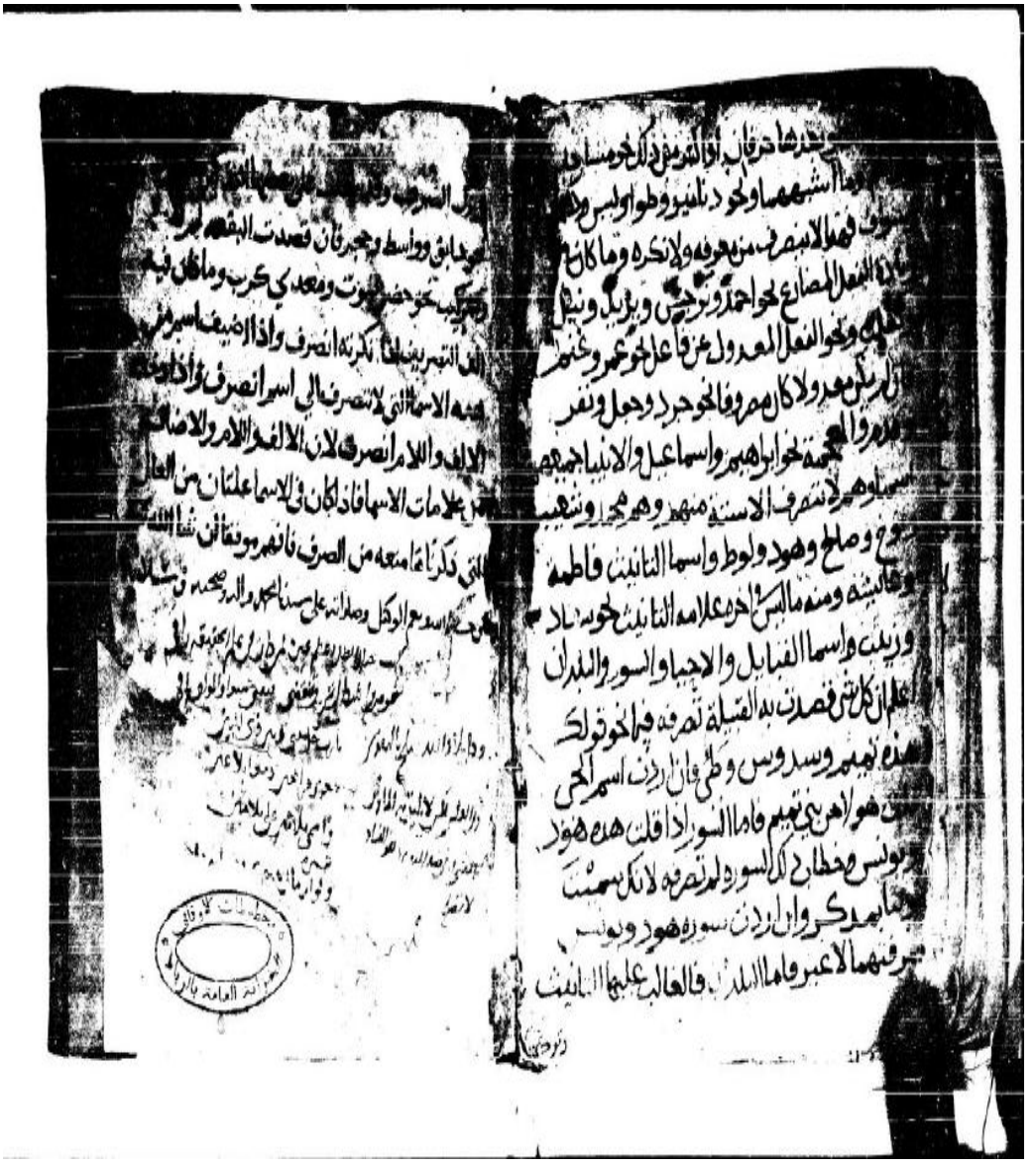

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط

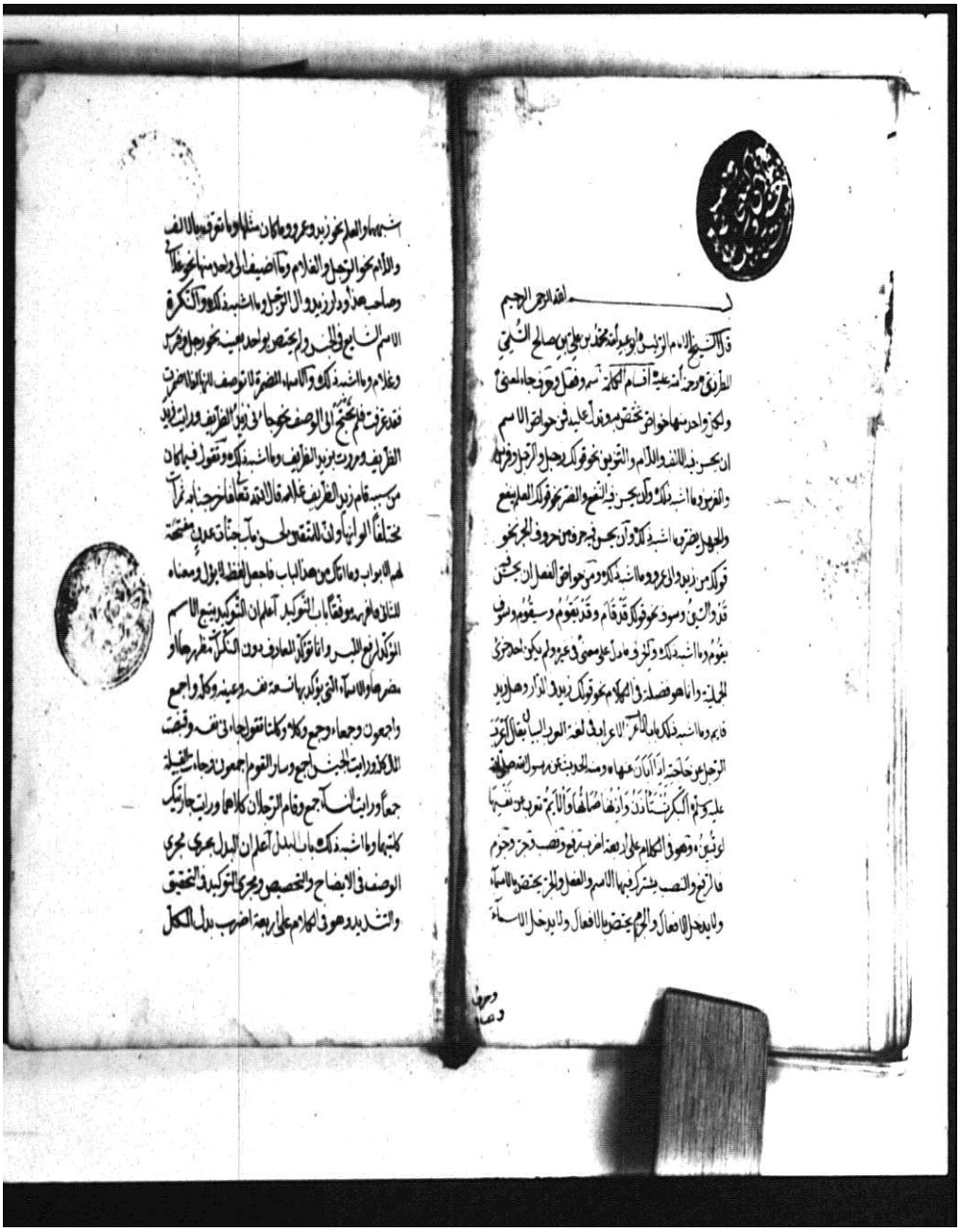

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الغازي خسرو بك

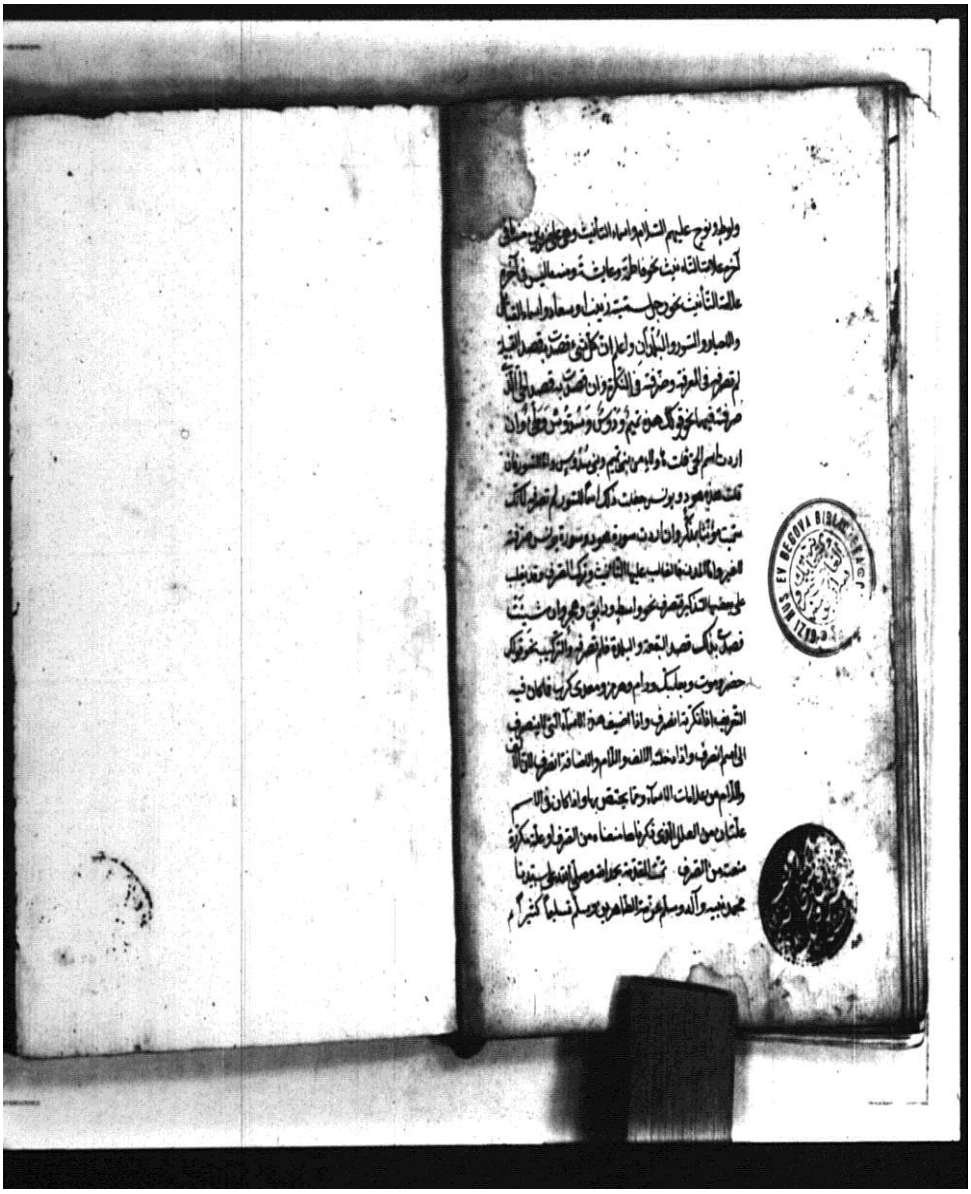

اللوحة الأخيرة من نسخة الغازي خسرو بك

النَّصُّ المُحَقَّقُ

[٨١/ب] بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر يا كريم[١]

أقسامُ [٢] الكلامِ ثلاثةٌ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاءَ لمعنًى، ولكلِّ واحدٍ [منهما][٣] خواصُّ تختصُّ به، وتدلُّ عليه:

فمِنْ خواصِّ الاسمِ أنْ يحسُنَ فيه الألفُ واللامُ والتَّنوينُ، نحو قولِك: رجلٌ، والرجلُ، وفرسٌ، والفرسُ، وما أشبهَ ذلك، وأنْ يحسُنَ فيه النَّفعُ والضُّرُّ[٤]، نحو قولِك: العلمُ ينفعُ، والجهلُ يضرُّ، وما أشبهَ ذلك، وأنْ يحسُنَ فيه حرفٌ من حروفِ الجرِّ[٥]، نحوُ قولِك: من زيدٍ، وإلى عمرٍو، وما أشبهَ ذلك.

ومِنْ خواصِّ الفعلِ أن يحسُنَ فيه (قدْ) والسينُ و(سوفَ)، نحوُ قولِك: قد قامَ، [وقد يقومُ][٦]، وسيقومُ، وسوفَ يقومُ، وما أشبهَ ذلك.

والحرفُ[٧]: ما دلَّ على معنًى في غيرِه، ولم يكنْ أحدَ جزأيِ الجملةِ، وإنَّما هو فضلةٌ في الكلامِ، نحوُ قولِك: زيدٌ في الدارِ، وهل زيدٌ يقومُ[٨]؟ وما أشبهَ ذلك.

---

(١) في ط: "يسّر". وفي ف، ظ: "أَعِنْ".

(٢) في مكانها بياض في: ظ.

(٣) ساقط من: ظ. وفي ف: "منها".

(٤) ذكر ابن السراج أن مما يقرب على المتعلم أن يقال للاسم: كل ما صلح أن يكون معه "يضر وينفع" فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه "يضر" و"ينفع" فليس باسم، تقول العرب: "الرجل ينفعني، والضرب يضرني"، ولا تقول: "يضرب ينفعني" ولا "يقوم يضرني". انظر: الأصول ٣٨/١.

(٥) في ق: "حرفُ الجرِّ" بدلًا من: "حرف من حروف الجر".

(٦) ساقط من: ق.

(٧) في ظ: "وأما الحرف". ولم ترد الفاء في جواب "أما".

(٨) في ط: "منطلق". وفي ف، ظ: "قائم".

بَابُ الإِعْرَابِ

الإعرابُ في لغةِ العربِ[١]: البيانُ، يُقالُ: أعربَ الرجلُ عن حاجتِه؛ إذا أبانَ عنها[٢]، ومنه الحديثُ [عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم][٣]: "البِكْرُ تُستأذَنُ، وإذْنُها صُمَاتُها، والأيِّمُ تُعْرِبُ عن نفسِها"[٤]؛ أي: تُبَيِّنُ[٥].

والإعرابُ[٦] في الكلامِ على أربعةِ أضْرُبٍ: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ؛ فالرفعُ والنَّصبُ يشتركُ فيهما الأسماءُ والأفعالُ[٧]، والجرُّ يختصُّ بالأسماءِ، ولا يدخلُ الأفعالَ، والجزمُ يختصُّ بالأفعالِ، ولا يدخلُ الأسماءَ.

وحرفُ الإعرابِ من كلِّ مُعرَبٍ آخرُه، نحوُ: الدالِ من (زيدٍ)، والميمِ من (يقومُ) ، وما أشبهَ ذلك.

وإنَّما يُعرَبُ[٨] [من الكلامِ][٩] الاسمُ المتمكِّنُ والفعلُ المضارعُ، وما عداهما من سائرِ الكلامِ فمبنيٌّ غيرُ مُعرَبٍ، واللهُ أعلم.

---

(١) بعدها في ظ: "هو".

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٢/٣٦٠-٣٦١ (عرب)، والصحاح ١/١٧٩(عرب).

(٣) ساقط من: ق.

(٤) ورد الحديث بلفظ آخر فيه الشاهد، وهو: "الثيِّب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها" في: صحيح ابن ماجة، كتاب النكاح، باب استئمار البكر والثيب، رقم الحديث (١٨٧٢)، ص٢٦٨.
ويستشهد النحويون بنحو من اللفظ الذي أورده المطرز أيضًا؛ للدلالة على معنى الإعراب. انظر: الإيضاح في علل النحو ٩١، والجمل للزجاجي ٢٦١، والخصائص ١/٣٦، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٣، والمصباح المنير ٢/٥٤٧.

(٥) كذا ضبطت في ق، ف: "تبيّن" بالتشديد، وورد بعدها في ظ: "وتوضّح".

(٦) في ق، ف: وهو.

(٧) في ق، ف: "الاسم والفعل" بدلًا من: "الأسماء والأفعال".

(٨) في ف: "أُعرب".

(٩) ساقط من: ط، ق.

بَابُ الرَّفْعِ:

وللرَّفْعِ [أربعُ][(١)] علاماتٍ: الضَّمَّةُ، والواوُ، والألفُ، والنُّونُ.

فأمَّا الضَّمَّة فيشتركُ فيها الأسماءُ والأفعالُ، نحوُ قولِك: زيدٌ يقومُ، وعبدُ اللهِ ينطلقُ، وما أشبهَ ذلك.

والواوُ علامةُ الرَّفعِ في ستَّةِ أسماءٍ مُعتلَّةٍ مضافةٍ [(٢)]، وهي: أبوكَ، وأخوكَ، وحَموكَ، وهَنوكَ، وفُوك[(٣)]، وذو مالٍ، وفي جمعِ[(٤)] المذكَّرِ السَّالمِ، نحوُ قولِك: الزَّيدون والعَمرون والمسلمون والصَّالحون، وما أشبهَ ذلك.

[والألفُ علامةُ الرَّفعِ في تثنيةِ الأسماءِ خاصَّةً[(٥)]، نحوُ قولِك: الزَّيدانِ والعُمرانِ ورجلان وغلامان][(٦)] وما أشبهَ [٨٢/أ] ذلك][(٧)].

والنُّونُ علامةُ الرَّفعِ في خمسةِ[(٨)] أمثلةٍ منَ الفعلِ، وهي: تفعلانِ، ويفعلانِ، وتفعلونَ، ويفعلونَ، وتفعلينَ، [كقولِك: تذهبانِ، ويذهبانِ، وتذهبونَ، ويذهبونَ، وتذهبينَ[(٩)]، وما أشبهَ ذلك][(١٠)].

---

(١) ساقط من: ط.

(٢) في ط بعدها: "إلى غير ياء المتكلم"، وهي زيادة غير راجحة؛ لعدم وجودها في حالتي النصب والجر، ولعدم ثبوتها في نص الزجاجي المحتذى في هذا الباب. انظر: الجمل ٣.

(٣) في ف، ظ: "وفوك، وهنوك" بدلًا من "وهنوك، وفوك"، وفي ق وردت الأسماء الستة مع ضمير الغائب لا المخاطب.

(٤) في ف، ظ: "الجمع".

(٥) في ظ بعدها: "على جميع صفاتها"، ولم أرجح إضافتها؛ لعدم ورودها في نص الزجاجي في (الجمل: ص٣).

(٦) ساقط من: ق، ط، ف.

(٧) ساقط من: ط.

(٨) في ط: "خمس".

(٩) في ط تقدمّت صيغة الغائب على صيغة المخاطب في الأفعال السابقة كلها، وكذلك فيما أثبت في: ظ.

(١٠) ساقط من: ظ، وورد فيها خطأ بعد قوله: "وحذف النون" في (باب النصب) الذي يلي هذا الباب.

بَابُ النَّصْبِ:

وللنَّصْبِ خمسُ علاماتٍ: الفتحةُ، والألِفُ، والياءُ، وحذفُ النونِ، والكسرةُ.

فأمَّا الفتحةُ فيشترِكُ فيها الأسماءُ والأفعالُ، نحوُ قولِك: [إنَّ][1] زيدًا لن يذهبَ، وإنَّ عبدَ اللهِ لن يركبَ، وما أشبهَ ذلك.

والألفُ علامةُ النَّصبِ في الأسماءِ [السِّتَّةِ][2] المعتلَّةِ المضافةِ، نحوُ قولِك: رأيتُ أباكَ وأخاكَ[3]، وما أشبهَ ذلك.

والياءُ علامةُ النَّصبِ في التَّثنيةِ والجمعِ[4]، نحوُ قولِك: رأيْتُ الزَّيدَينِ والزَّيدِينَ، وأكرمْتُ العَمْرَينِ والعَمْرِينَ، وما أشبهَ ذلك.

وحذفُ النُّونِ علامةُ النَّصبِ في الأفعالِ [الخمسةِ][5] التي رفعُها بثباتِ النُّونِ، نحوُ قولِك: لن تفعلا، ولن يفعلوا، ولن تذهبا، ولن يذهبوا ، ولن تذهبي، وما أشبهَ ذلك.

والكسْرَةُ علامةُ النَّصْبِ في جمعِ[6] المؤنَّثِ السَّالمِ، نحوُ قولِك: رأيْتُ الهنداتِ، وأكرمْتُ الزَّينباتِ، و(خَلَقَ السَّمَاوَاتِ) [7]، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) ساقط من: ظ.

(٢) ساقط من: ط، ف، وفي ظ: "الستة الأسماء".

(٣) في ق: "أباه وأخاه" بدلًا من: "أباك وأخاك"، في ظ بعدها: "وحماك وهناك وفاك وذا مال"، ورجحت عدم إلحاقها بالمتن؛ لعدم ورودها في باقي النسخ، ولعدم ثبوتها في نص الزجاجي المنقول عنه في هذا الباب. انظر: الجمل ٤.

(٤) في ظ: "تثنية الأسماء وجمعها" بدلًا من: "التثنية والجمع".

(٥) ساقط من: ق، ظ.

(٦) في ط، ق: "الجمع"، ورجّحت ما في المتن؛ لموافقته (الجمل): ٤.

(٧) العنكبوت: من الآية ٤٤.

بَابُ الجرِّ:

وللجرِّ ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ.

فالكسرةُ[١] نحوُ قولِك: مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو ومسلماتٍ وصالحاتٍ، وما أشبهَ ذلك.

والياءُ علامةُ الجرِّ[٢] في الأسماءِ [السِّتَّةِ][٣] المعتلَّةِ المضافةِ، نحوُ قولِك: مررْتُ بأبيكَ وأخيكَ[٤]، وما أشبهَ ذلك، وفي التثنيةِ والجمعِ، نحوُ قولِك: مررْتُ بالزَّيدَينِ والزَّيدِينَ، ودخلْتُ على[٥] العَمْرَينِ والعَمْرِينَ، وما أشبهَ ذلك.

والفتحةُ علامةُ الجرِّ في الأسماءِ التي لا تنصرِفُ، نحوُ قولِك: مررْتُ بأحمدَ وإبراهيمَ وإسماعيلَ، وما أشبهَ ذلك؛ لأنَّ الأسماءَ التي لا تنصرِفُ لا تُنوَّنُ ولا تُخفَضُ، ويكونُ جرُّها كنصبِها[٦].

بَابُ الجزْمِ:

ولِلجَزْمِ علامتانِ: السُّكونُ، والحذْفُ.

فالسُّكونُ نحوُ قولِك: لم يقمْ، ولم يضربْ[٧]، ولم ينطلِقْ، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) في ظ: "فأما الكسرة فيشترك فيها الأسماء والأفعال". ولا صحة له.

(٢) في ظ: "الخفض".

(٣) ساقط من: ط. وفي ظ: "الستة الأسماء".

(٤) في ظ بعدها: "وحميك وهنيك وفيك وذي مال"، ورجحت عدم إلحاقها بالمتن؛ لعدم ورودها في باقي النسخ، ولعدم مناسبة أن يقال مثلًا: "مررت بفيك"، ولعدم ثبوتها في نص الزجاجي المنقول عنه في هذا الباب. انظر: الجمل ٤.

(٥) في ط، ق، ف: إلى.

(٦) في ف: "تصبها كجرها"، وفي ظ: "تصبها كخفضها"، بدلًا من: "جرها كنصبها".

(٧) في ف: "لم يذهب، ولم يضرب". وفي ط: " لم يضربْ، ولم يركبْ ". وفي ظ: "لم يضرب، ولم يخرج".

والحذفُ نحوُ قولِك: لم يَقْضِ، ولم يغْزُ، ولم يخْشَ، وما أشبهَ ذلك؛ فكلُّ فعلٍ في آخرِه ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ[١] فجزمُه بحذفِ آخرِه.

وحذفُ [٨٢/ب] النُّونِ أيضًا علامةُ الجزمِ في الأفعالِ التي رفعُها بثباتِ[٢] النُّونِ، نحوُ قولِك: لم يفعلا، ولم يفعلوا، ولم يذهبا، ولم يذهبوا، ولم تذهبي، وما أشبهَ ذلك.

فجميعُ علاماتِ الإعرابِ أربعَ عشرةَ علامةً: أربعٌ للرَّفعِ، وخمسٌ للنَّصبِ، وثلاثٌ للخفْضِ[٣]، واثنتانِ للجزمِ.

وجميعُ ما يُعرَبُ به الكلامُ تسعةُ أشياءَ: ثلاثُ [حركاتٍ، وهي][٤]: الضَّمَّةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، وأربعةُ أحرُفٍ[٥]، وهي: الألفُ، والواوُ، [والياءُ][٦]، والنُّونُ، وحذفٌ، وسكونٌ. [لا[٧] يكونُ معرَبٌ في شيءٍ منَ الكلامِ إلا بأحدِ هذه الأشياءِ][٨].

بابُ مَعْرِفةِ الأسْماءِ المرْفوعةِ[٩]:

الأسماءُ المرفوعةُ[١٠] خمسةُ [أضرُبٍ][١١]: مبتدأٌ، وخبر مبتدأٍ[١٢]، وفاعلٌ، ومفعولٌ[١٣] جُعِلَ الفعلُ حديثًا عنه، ومشبَّهٌ[١٤] بالفاعل في اللفظ.

---

(١) في ط: "واو وألف أو ياء"، بالتقديم والتأخير، وفيه خطأ العطف بالواو دون (أو).
(٢) في ظ: بإثبات.
(٣) في ط، ف، ظ: "للجر".
(٤) ساقط من: ظ.
(٥) في ط بعدها: "تنوب عن الحركات"، ولم أرجّحها؛ لمخالفتها النسخ الأخرى، ولعدم ثبوتها في نص (الجمل): ٦.
(٦) ساقط من: ظ.
(٧) في ق، ظ: "ولا".
(٨) ساقط من: ط.
(٩) في ظ: "المرفوعات".
(١٠) في ط: "وهي" بدلًا من: "الأسماء المرفوعة".
(١١) ساقط من: ظ.
(١٢) في ط: "وخبرٌ" بدلًا من: " وخبر مبتدأ".
(١٣) في ظ: "والمفعول الذي".
(١٤) في ط: "وشُبه"، وهو خطأ.

فالمبتدأُ: كلُّ اسمٍ ابتدأتَه، وعرَّيتَه منَ العواملِ اللفظيَّةِ، ولا بدَّ لـه من خبرٍ تقعُ الفائدةُ به.

وخبرُه على أربعةِ أضرُبٍ: مفردٌ، وظرفٌ، وجملةٌ [من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةٌ][1] من فعلٍ وفاعلٍ:

فالمفردُ نحوُ قولِك: زيدٌ قائمٌ، وعبدُ اللهِ سائرٌ، والفرَسُ سابقٌ، وما أشبهَ ذلك.

والظَّرْفُ نحوُ قولِك: زيدٌ عندَك، وعمرٌو خلفَك، وعبدُ اللهِ أمامَك، وما أشبهَ ذلك.

والجملةُ [التي][2] من المبتدأِ [والخبر][3] نحوُ قولِك: زيدٌ أبوه قائمٌ، وعبدُ اللهِ أخوه سائرٌ، وما أشبهَ ذلك.

[والجملةُ التي منَ الفعلِ والفاعلِ[4] نحوُ قولِك: زيدٌ قامَ[5] أبوه، وعبدُ اللهِ سارَ أخوه، وما أشبهَ ذلك][6].

وأمَّا الفاعلُ فهو كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعدَ فعلٍ، وأسنَدْتَ ذلك الفعلَ إليه، وهو في الواجبِ والنَّفيِ سواءٌ، نحوُ قولِك: قامَ زيدٌ، وقعدَ عمرٌو، وما أشبهَ ذلك، وما سارَ محمَّدٌ، ولم يركبِ[7] الأميرُ، وما أشبهَ ذلك.

وأمَّا المفعولُ الذي جُعِلَ الفعلُ حديثًا عنه[8] فهو اسمُ ما لمْ يُسمَّ فاعلُه، نحوُ قولِك: ضُرِبَ زيدٌ، وأُكرِمَ عمرٌو، وأُكِلَ الطَّعامُ، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) ساقط من: ط.

(٢) ساقط من: ق.

(٣) ساقط من: ط. وفي ظ: "مبتدأ وخبره" بدلًا من: "المبتدأ والخبر".

(٤) في ظ: "فعل وفاعل" بدلًا من: "الفعل والفاعل".

(٥) في ظ: "قائم"، وهو خطأ.

(٦) ساقط من: ط.

(٧) في ف: "وما ركب" بدلًا من: "ولم يركب".

(٨) في ظ بعدها: "ومسندًا إليه"، وهو خطأ.

وأمَّا الْمُشبَّهُ بالفاعلِ في اللفظِ فهو اسمُ [(كان) وخبرُ (إنَّ).

بَابُ (كانَ) وأخواتِها:

وهي][(١)]: كانَ، وأصبحَ، وأمسى، [وظلَّ][(٢)]، [وأضحى][(٣)]، وباتَ، وصارَ، وليسَ، وما زالَ، وما دامَ، وما انفكَّ، وما برِحَ، وما فتِئَ، [٨٣/أ] وما تصرَّف منهنَّ، وما كانَ في معناهنَّ ممَّا يدلُّ على الزَّمانِ المجرَّدِ [من الحدَثِ][(٤)].

واعلمْ أنَّ هذه الأفعالَ كلَّها[(٥)] ترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، واسمُها مُشبَّهٌ بالفاعلِ، وخبرُها مُشبَّهٌ بالمفعولِ، نحوُ قولِك: كانَ زيدٌ قائمًا، وأصبحَ عبدُ اللهِ عالِمًا، وأضحى الأميرُ مسرورًا، وما أشبهَ ذلك.

بَابُ (إنَّ) وأخواتِها:

وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكِنَّ، وليتَ، ولعَلَّ.

اعلمْ أنَّ هذه الحروفَ [كلَّها][(٦)] على اختلافِ معانيها تنصِبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ، واسمُها مُشبَّهٌ بالمفعولِ، وخبرُها مُشبَّهٌ بالفاعلِ، نحوُ قولِك: إنَّ زيدًا قائمٌ، ولكنَّ[(٧)] عمرًا[(٨)] سائرٌ، وكأنَّ أخاك الأسدُ، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) ساقط من: ط.

(٢) ساقط من: ف.

(٣) ساقط من: ظ.

(٤) ساقط من: ظ. وقد ألحق بعض العلماء بـ(كان) وأخواتها ما كان في معناها، مثل: (آض)، و(عاد) و(غدا) و(راح) بمعنى (صار). انظر: المفصل ٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١، وارتشاف الضرب ١١٤٧/٣-١١٤٨.

(٥) في ظ: "على اختلاف معانيها".

(٦) ساقط من: ظ.

(٧) في ط: "لكنَّ".

(٨) في ظ: "وإنّ عبد الله" بدلًا من: "ولكنّ عمرًا"، ولا فائدة فيه بتكرار الأداة.

بَابُ مَعْرِفةِ الأَسْمَاءِ المنْصوبَةِ:

وهي على ضربين: مَفْعولٌ، ومُشبَّهٌ بالمفعولِ.

فالمفعولُ [على][١] خمسةِ أضرُبٍ: مفعولٌ مطلقٌ، ومفعولٌ بـه، ومفعولٌ فيـه، ومفعولٌ لـه، ومفعولٌ معه.

فـالمفعولُ المطلـقُ: هـو المصـدر، نحـوُ قولِـك: قـامَ قيامًـا، وقعدَ قعودًا، وركـبَ ركوبًا، وما أشبهَ ذلك.

والمفعولُ به نحوُ قولِك: ضربَ زيدٌ عمرًا، وأكلَ عبدُ اللهِ الطعامَ، وركبَ الفرسَ عمرٍو[٢]، وما أشبهَ ذلك.

والمفعولُ فيه: هو الظَّرفُ، نحوُ قولِك: جلسْتُ عندَ زيدٍ[٣]، وخرجْتُ يومَ الجمعةِ، وركبْتُ يومَ السَّبْتِ، وما أشبهَ ذلك.

والمفعولُ لـه لا يكونُ إلا مصدرًا، ولا يكونُ إلا لعُذْرٍ، نحوُ قولِك: جئتُك مخافةَ الشَّرِّ، وقصدْتُك ابتغاءَ الخيرِ [وما أشبهَ ذلك][٤]، قالَ اللهُ – عز وجل–: (وَلا تَقْتُلُـوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ) [٥]، فافهمه.

والمفعولُ معه نحوُ قولِك: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاءَ البردُ والطَّيالِسةَ[٦]، [وكيف تكونُ وقصعةً من ثريدٍ؟][٧]، وسِرتُ والنيلَ، وكنتُ وزيدًا كالأخوين، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) ساقط من: ق.

(٢) في ط، ظ ورد مثال واحد بدلًا من المثالين الأخيرين، وهو: "وأكرمَ عبدُ اللهِ محمَّدًا".

(٣) في ط، ظ: "عندك" بدلًا من: "عند زيد".

(٤) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٥) الإسراء: من الآية ٣١.

(٦) جمع طيلسان، وهي ثياب، أصل الكلمة فارسي. انظر: الصحاح ٣/٩٤٤ (ط ل س)، والمعجم الوسيط ٥٦١ (ط ل س).

(٧) ساقط من: ط، ق، ظ.

والمشبَّهُ بالمفعولِ [على][(١)] خمسةِ أضرُبٍ: حالٌ، وتمييزٌ، واستثناءٌ، وخبرُ (كانَ)، واسمُ (إنَّ)[(٢)]، [وقد ذُكِرا][(٣)].

بَابُ الحالِ:

اعلمْ أنَّ الحالَ وصفُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ[(٤)]، ولفظُها نكرةٌ تأتي بعدَ معرفةٍ قد[(٥)] تمَّ عليها الكلامُ[(٦)]، وتلك[(٧)] النكرةُ [٨٣/ب] هي المعرفةُ في المعنى، نحو قولِك: جاءَ زيدٌ راكبًا، وأقبلَ عبدُ اللهِ مسرِعًا، قالَ اللهُ تعالى: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)[(٨)]، (وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا) [(٩)]، وما أشبهَ ذلك.

ولا بُدَّ للحالِ من عاملٍ[(١٠)]؛ إمّا فِعلٌ، وإمَّا[(١١)] معنى فِعلٍ[(١٢)]، فافهمه.

---

(١) ساقط من: ط، ق، ف.

(٢) في ظ: "واسم (إنّ)، وخبر (كان)" بدلًا من: "وخبر (كان)، واسم (إنّ)"؛ بالتقديم والتأخير.

(٣) ساقط من: ظ. وفي ط، ف: "وقد مضى ذكرهما".

(٤) في ط، ف: "والمفعول" بدلًا من: "أو المفعول".

(٥) في ظ: "المعرفة وقد" بدلًا من: "معرفة قد".

(٦) في ط: "الكلام دونها"، وفي ظ: "الكلام عليها"، بدلًا من: "عليها الكلام".

(٧) في ق: "ويقدر نفي تلك"، ولا يظهر لي وجهه.

(٨) البقرة: من الآية ٩١.

(٩) الأنعام: من الآية ١٢٦.

(١٠) في ظ: "لها من العامل" بدلًا من: "للحال من عامل". وفي ط بعدها: "يعمل فيها".

(١١) في ط: أو.

(١٢) مثاله: "هذا زيدٌ قائمًا"، فانتصب (قائمًا) على الحال بما في (هذا) من معنى الفعل؛ لأن (ها) للتنبيه، و(ذا) للإشارة، فكأنك قلت: أنبه عليه قائمًا، وأشير إليه قائمًا. انظر: اللمع ١٤٦.

بَابُ التَّمييزِ:

ومعنى التَّمييزِ: تخليصُ الأجناسِ بعضها مِنْ[١] بعض، والتَّمييزُ: اسمٌ[٢] نكرةٌ يأتي بعدَ الكلامِ[٣] التَّامِّ، يُرادُ به: تبيينُ الجنسِ.

وأكثرُ ما يقعُ[٤] بعدَ الأعدادِ والمقاديرِ؛ فالأعدادُ نحوُ قولِك: عندي خمسةَ عشرَ ثوبًا، وعشرون عمامةً، وما أشبهَ ذلك، والمقاديرُ على ثلاثةِ أضرُبٍ[٥]: ممسوحٌ، ومَكِيلٌ، وموزونٌ:

فالممسوحُ نحوُ قولِك: بل غَثْ أرضُنا خمسين جريبًا[٦].

وما في السَّماءِ قدْرُ[٧] راحةٍ سحابًا، وما أشبهَ ذلك.

والمَكِيلُ نحوُ قولِك: عندي قفيزانِ[٨] بُرًّا، ومكُّوكان[٩] دقيقًا، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) في ط: "من بعضها" بدلًا من: "بعضها من".

(٢) في ط، ظ: "كل اسمٍ".

(٣) في ق قبلها: "معرفةٍ من"، ولم يظهر لي وجهه.

(٤) في ظ بعدها: "به".

(٥) في ظ: "أوجه".

(٦) الجريب: مكيال أربعة أقفزة، وما يُبذر فيه هذا القدر من الأرض يقال له: جريب. انظر: الصحاح ٩٨/١ (ج ر ب)، وأساس البلاغة ١١٥/١ (ج ر ب).

(٧) في ط: "موضع".

(٨) القفيز: مكيال قديم، وهو ثمانية مكاكيك، ويقارب مقداره ستة عشر كيلوجرامًا. انظر: الصحاح ٨٩٢/٣ (ق ف ز)، والمعجم الوسيط ٧٥١ (ق ف ز).

(٩) المكّوك: مكيال قديم، يختلف مقداره في البلدان، قيل: يسع صاعًا ونصفًا. انظر: الصحاح ١٦٠٩/٤ (م ك ك)، والمعجم الوسيط ٨٨١ (م ك ك).

والموزونُ نحوُ قولِك: عندي مَنَوانِ[١] سمنًا، ورطلانِ عسلًا، وما أشبهَ ذلك.

و[مِنَ][٢] التَّمييزِ نحوُ قولِك: طبْتُ به نفسًا، وضقْتُ به ذرعًا، [وعلى التَّمرةِ مثلُها زبدًا][٣]، ولله درُّه فارسًا؛ أي: من فارسٍ، ولا بدَّ في جميعِ التَّمييزِ من معنى (مِنْ)، فافهمْه موفَّقًا إن شاءَ اللهُ.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ:

[ومعنى][٤] الاستثناءِ: أن تُخرِجَ بعضًا مِنْ كلٍّ، أو[٥] تُدخِلَه فيما أخرجْتَ منه غيرَه، وحرفُه المستولي عليه (إلّا)، ويُشبِّه [به][٦] أسماءٌ وأفعالٌ وحروفٌ.

فإذا استثنيتَ بـ(إلّا) من مُوجَبٍ فانصبِ المستثنى على كلِّ حالٍ، نحو قولِك: قامَ القومُ إلّا زيدًا، [ورأيت القومَ إلا زيدًا، ومررت بالقومِ إلا زيدًا][٧]، وما أشبهَ ذلك.

فإنْ كانَ ما قبلَها غيرَ موجَبٍ أبدلْتَه ممَّا[٨] قبلَه[٩]، نحو قولِك: ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ، وما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا، وما مررْتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ، والنَّصبُ جائزٌ على أصلِ البابِ.

---

(١) المنا: معيار قديم كان يكال به أو يوزن، تثنيته (منوان)، والجمع (أمناء). انظر: الصحاح ٢٤٩٧/٦ (م ن و)، والمعجم الوسيط ٨٨٩ (م ن و).

(٢) ساقط من: ط.

(٣) ساقط من: ظ. وانظر المثال في: أساس البلاغة ٣٩١/١ (ز ب د)، ولباب الإعراب ٢٥٤.

(٤) ساقط من: ف.

(٥) في ظ: "و".

(٦) ساقط من: ظ.

(٧) ساقط من: ط، ف.

(٨) في ق: بما.

(٩) في ظ: "أبدلت ما بعدها" بدلًا من: "أبدلته مما قبله".

قالَ اللهُ – عز وجل –: [(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ) (١]، [وقال – عز وجل – في غير الموجب](٢): (ما فَعَلُوهُ إِلّا قَلِيلاٌ مِنْهُمْ)(٣)](٤)، وقرأَ ابنُ عامرٍ: [مَا فَعَلُـوه إلاَّ قَليلًا مِنْهُمْ (٣)(٥)](٦)؛ بالنَّصبِ [على أصلِ البابِ](٧)، فافهمه.

بَابُ النِّدَاءِ:

[٨٤/أ] اعلمْ أنَّ الاسمَ(٨) المنادى أحدُ المفعولاتِ، وهو(٩) على ثلاثةِ أضرُبٍ: مضافٌ، ومُشَابِهٌ(١٠) للمضافِ(١١) من أجلِ طولِه، ومفرَدٌ علَمٌ.

وكلُّ منادًى(١٢) منصوبٌ إلاّ المفردَ العلَمَ؛ فإنَّه مبنيٌّ على الضَّمِّ.

تقولُ في المضافِ: يا عبدَ اللهِ، ويا صاحبَ الدَّارِ، وتقديرُه: أنادي عبدَ اللهِ، وأدعو صاحبَ الدَّارِ.

---

(١) البقرة: من الآية ٢٤٩.

(٢) في ظ سقط من قوله: فَشَرِبُوا إلى هذا الموضع.

(٣) النساء: من الآية ٦٦.

(٤) في ط سقط من قوله: "وقال عز وجل" إلى هذا الموضع.

(٥) انظر: السبعة ٢٣٥.

(٦) ساقط من ق، وسقطت قوله:ما فَعَلُوهُ من ط، وسقط قوله: مِنْهُمْ من ف.

(٧) ساقط من ف، وورد بعدها في (اللمع ص١٥١) ذكر الوجه الثاني: "والرفع على الإبدال".

(٨) في ظ: "اسم".

(٩) في ط، ظ: "وهي".

(١٠) في ط: "ومُشبَّهٌ".

(١١) في ط، ق: "بالمضاف".

(١٢) في ظ: "المنادى".

وتقولُ في المشابِهِ للمضافِ[١]: يا مُكرمًا زيدًا، ويا راكبًا فرَسًا، ويا ذاهبًا مسرعًا، وما أشبهَ ذلك.

وتقولُ في المفردِ العلَمِ: يا زيدُ، ويا عمرُو، قالَ اللهُ تعالى: (يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا) [٢] و (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) [٣].

وإنَّما بُنِيَ وأصلُه الإعرابُ لتضَمُّنِه معنى الحرفِ، وذلك أنَّك[٤] لَمَّا قصدْتَ قصدَه ونحوْتَ نحْوَه ضارعَ[٥] حرفَ الخطابِ، وهو[٦] التَّاءُ في (أنت)، والكافُ في (أدعوك)، [فبُنِيَ لذلك][٧].

وحروفُ النِّداءِ خمسةٌ، وهي: يا، وهيا، [وأيا][٨]، [وأيْ][٩]، والهمزةُ[١٠]، وتُنادي مَنْ قَرُبَ منك بغيرِ حرفِ النِّداءِ[١١].

---

(١) في ق: "بالمضاف".

(٢) هود: من الآية ٤٨.

(٣) الصافات: ١٠٤-١٠٥.

(٤) في ق: "أنه".

(٥) في ظ: "مضارع".

(٦) في ط: "وهي".

(٧) ساقط من ظ، وورد بعدها في ف: "وأصله الإعراب"، وهي تكرار لما سبق.

(٨) ساقط من ط، ولم يثبت غير الأربعة، وفي ظ: "وأيا وهيا" بدلًا من: "وهيا وأيا".

(٩) ساقط من ق.

(١٠) في ق بعدها: "و(وا) في الندبة"، وهو الحرف الخامس في هذه النسخة؛ لسقوط "أي" منها.

(١١) في ق بعدها: "والسلام"، ولا وجه لها.

بَابُ مَعْرِفَةِ الأسماءِ المجرورةِ:

وهي على ضربين: مجرورٌ(١) بحرفِ [جرٍّ](٢)، ومجرورٌ بإضافةِ اسمٍ مثلِه[إليه](٣).

وحروفُ الجرِّ: مِنْ، وإلى، وعنْ، وعلى، وفي، ورُبَّ، [وحاشا، وخلا، وعدا، ومعْ(٤)، ومُذْ، ومُنذُ](٥)، والباءُ، واللامُ، والكافُ(٦) الزوائدُ(٧)، [وواوُ القسَمِ، وباؤه، وتاؤه، وواوُ (رُبَّ)، وفاؤها، و(حتى) في أحدِ أقسامِها](٨).

---

(١) في ف: "مجرورة" في هذا الموضع، وفي الموضع التالي له أيضًا.

(٢) ساقط من: ط، وفي ظ: "الجر".

(٣) ساقط من: ط.

(٤) حكم المطرز على (مع) بأنها من حروف الجر، وهي مسألة خلافية إذا كانت العين ساكنة، فأبو علي الفارسي حكم بحرفيتها، وزعم أبو جعفر النحاس بأن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، والصحيح أنها اسم، أما إذا كانت العين مفتوحة فلا خلاف في اسميتها. انظر: الكتاب ١/٤٢٠، وشرح اللمع للواسطي ٨٨-٨٩، ولباب الإعراب ٢٨٧، والجنى الداني ص٣٠٦، ومغني اللبيب ٤/٢٣٢-٢٣٣، وأوضح المسالك ٣/١٤٨-١٥١.

(٥) ساقط من ط، ف. وسقط من ظ ثلاثة منها، هي: عدا، مذ، منذ.

(٦) في ط، ف، ظ: "والكاف، واللام" بدلًا من: "واللام، والكاف"؛ بالتقديم والتأخير.

(٧) في ظ: "الزائدة"، والإشارة إلى أن الحروف الثلاثة (الباء، واللام، والكاف) تقع زوائد ذكرها ابن جني، ووضح معناها ابن الدهان بأنهن لما كن على حرف واحد، وقللن غاية القلة اتصلن بما قبلهن وبما بعدهن، فخيف أن يعتقد أنهن من ذات الكلمة، وأن المحققين من النحاة يقولون في الباء من "مررت بزيد" واللام من "المال لعمرو": حرفا إضافة، ويقولون في قولك: "ليس زيد بقائم": الباء زائدة، ولم يتعرض من وقفت عليه من الشراح إلى هذا المعنى، بل اكتفوا بالإشارة إلى وقوع هذه الأحرف زائدة في الكلام، وتشاركهن (مِنْ) في هذا. انظر: اللمع ١٥٥، وسر الصناعة ١/١٢١، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٧٣، ١٧٧، والمتبع في شرح اللمع ١/٣٧٩-٣٨١، وشرح اللمع لابن الدهان ٢/٥٥٣.

(٨) ساقط من ط، ف، وأثبت في ظ الثلاثة الأولى فقط: "وواو القسم، وباؤه، وتاؤه"، وأسقط الباقي.

اعلمْ أنَّ هذه الحروفَ [كلَّها][(١)] على اختلافِ معانيها تجرُّ ما تتَّصِلُ به وتُضافُ إليه، تقولُ: عجبْتُ من زيدٍ، [ودخلْتُ إلى عمرٍو][(٢)]، وانصرفْتُ عن محمدٍ، ورغبْتُ في محمدٍ، وزيدٌ على الفرَسِ، ورُبَّ فرسٍ ركبْتُها[(٣)]، ومررْتُ بزيدٍ، والمالُ لعمرٍو، وأنت في الجودِ كحاتمٍ، وما أشبهَ ذلك.

و[أمَّا][(٤)] المجرورُ بإضافةِ اسمٍ مثلِه إليه فنحوُ[(٥)] قولِك: هذا غلامُ زيدٍ، ولقيْتُ صاحبَ عمرٍو، ومررْتُ بكاتبِ الأميرِ، وهذا بابُ ساجٍ[(٦)]، ولبسْتُ ثوبَ خزٍّ[(٧)]، ووعدْتُك بخاتمِ ذهبٍ، [٨٤/ب] وما أشبهَ ذلك.

وهي على ضربين: أحدُهما: بمعنى اللامِ، و[الضَّربُ][(٨)] الآخرُ[(٩)]: بمعنى (مِنْ)، فافهمْ ذلك.

---

(١) ساقط من ف، ظ.

(٢) ساقط من ف، ظ.

(٣) في ق: "ركبته".

(٤) ساقط من ط، ظ.

(٥) في ط، ظ: "نحو".

(٦) الساج: ضرب من الشجر، له ورق كبير. انظر: الصحاح ٣٢٣/١ (س و ج)، والمعجم الوسيط ٤٦٠/١ (س ا ج).

(٧) في ق: "حرير".

(٨) ساقط من: ط، ظ.

(٩) في ق، ط، ف: "الثاني".

[بَابُ][1] ما يَتْبَعُ الاسمَ في إعرابِه:

وهو[2] [على][3] خمسةِ [أضرُبٍ][4]: وصفٌ، وتوكيدٌ[5]، وبدلٌ، وعطفُ بيانٍ، وعطفٌ بحرفٍ[6]، فافهمه.

بَابُ الوَصْفِ:

اعلمْ أنَّ الوَصْفَ لفظٌ يتبعُ [الاسمَ][7] [الموصوفَ][8] في إعرابِه؛ تحْلِيةً [لـه][9]، وتخصيصًا[10] بذكرِ معنًى في الموصوفِ أو في شيءٍ مِنْ سببِه، ولا يكونُ الوصفُ مِنْ فعلٍ أو راجعًا[11] إلى معنى الفعلِ.

والمعرفةُ تُوصَفُ بالمعرفةِ، والنَّكرةُ تُوصَفُ بالنَّكرةِ، ولا تُوصَفُ نكرةٌ بمعرفةٍ، ولا مَعْرِفةٌ بنكرةٍ[12].

---

(١) ساقط من: ط.

(٢) في ق، ف: "وهي".

(٣) ساقط من: ط، ق، ظ.

(٤) ساقط من: ظ.

(٥) في ط، ف، ظ: "وتأكيد".

(٦) في ظ: "حروف".

(٧) ساقط من: ظ.

(٨) ساقط من: ق.

(٩) ساقط من: ق، ط، ف.

(١٠) ورد بعدها في (اللمع ص١٦٧): "مِمَّن له مثلُ اسمِه ".

(١١) في ف: "معنى راجع".

(١٢) في ظ: "المعرفة بالنكرة، ولا توصف النكرة بالمعرفة" بدلًا من: "نكرة بمعرفة، ولا معرفة بنكرة".

والمعرِفةُ[١] خمسةُ أضرُبٍ: المضمَرُ، والمبهَمُ، والعلَمُ[٢]، وما تعرَّفَ بالألفِ واللامِ، وما أُضِيفَ إلى واحدٍ منها:

- فالمضمَرُ نحوُ قولِك: أنا، وأنت، وما أشبهَ ذلك.
- والمبهَمُ نحوُ قولِك: هذا، وتلك[٣]، وما أشبهَ ذلك.
- والعلَمُ نحوُ قولِك: زيدٌ، وعمرٌو، وما كانَ مثلَهما.
- وما تعرَّفَ بالألفِ واللامِ نحوُ قولِك: الرَّجلُ والغلامُ.
- وما أُضيفَ إلى واحدٍ منها[٤] نحوُ: غلامي، وصاحبِ هذا، ودارِ زيدٍ، ومالِ الرَّجلِ، وما أشبهَ ذلك.

والنَّكرةُ: [هي][٥] الاسمُ الشَّائعُ في الجنسِ، ولَمْ يختصَّ بواحدٍ بعينِه[٦]، نحو: رجلٍ، [وفرسٍ][٧]، [وغلامٍ][٨]، وما أشبهَ ذلك.

والأسماءُ المضمرةُ لا تُوصَفُ؛ لأنَّها إذا أضمِرَتْ فقد عُرِّفَتْ، فلَمْ تحتَجْ[٩] إلى الوصفِ، تقولُ: جاءني زيدٌ الظَّريفُ، ورأيْتُ زيدًا الظَّريفَ، ومررْتُ بزيدٍ الظَّريفِ، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) في ظ: "فأما المعرفة على"، وسقطت الفاء في جواب (أما).

(٢) في ظ: "مضمر، ومبهم، وعلم" بدلًا من: "المضمر، والمبهم، والعلم".

(٣) في ق، ف: "وذلك".

(٤) في ق: "منهما".

(٥) ساقط من: ط، ف، وفي ظ: "هو".

(٦) في ظ:" اسم شائع في الجنس، وما يختص واحدًا" بدلًا من: "الاسم الشائع في الجنس، ولم يختص بواحد بعينه".

(٧) ساقط من: ظ.

(٨) ساقط من: ط.

(٩) في ق: "فما تحتاج" بدلًا من: "فلم تحتج".

وتقولُ فيما كانَ من سببِه: قامَ زيدٌ الطَّويلُ غلامُه، [ورأيتُ زيدًا الطويلَ غلامُه، ومررتُ بزيدٍ الطويلِ غلامُه](١)، قالَ اللهُ تعالى: (فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا)(٢)،(وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ) (٣).

وما أتاك من هذا البابِ(٤) فاجعلْ لفظَه للأوَّلِ، ومعناه للثَّاني(٥)، فافهمْه.

بَابُ التَّوكِيدِ(٦):

اعلمْ أنَّ التَّوكيدَ لفظٌ يتبعُ [٨٥/أ] الاسمَ المؤكَّدَ؛ لرفعِ(٧) اللَّبسِ، وإنَّما توكَّدُ المعارفُ دونَ النَّكراتِ مظهَرُها ومُضمَرُها(٨)، والأسماءُ(٩) التي يُؤكَّدُ بها [تسعةٌ](١٠): نفسُه، وعينُه، وكلُّه، وأجمعُ، وأجمعون، وجمعاءُ، وجُمَعُ، وكِلا، وكِلْتا.

---

(١) ساقط من: ط.

(٢) فاطر: من الآية ٢٧.

(٣) ص: ٤٩-٥٠.

(٤) في ظ: "الجنس".

(٥) يعني: أن النعت السببي يتبع ما قبله في إعرابه وفي التعريف والتنكير فقط، أما المعنى فإنه متوجه لما بعده.

(٦) في ظ: "التأكيد"، وفي الموضع الثاني كذلك.

(٧) في ق: "لدفع".

(٨) في ظ: "المعرفة دون النكرة مضمرها ومظهرها" بدلًا من: " المعارف دون النكرات مظهرها ومضمرها".

(٩) في ظ: "والأشياء".

(١٠) ساقط من: ط.

تقولُ: جاءني زيدٌ نفسُه [أو عينُه][(١)]، وقبضْتُ المالَ كلَّه، ورأيْتُ الجيشَ أجمعَ، وسارَ القومُ[(٢)] أجمعونَ، وجاءتِ القبيلةُ[(٣)] جمعاءُ، ورأيْتُ النِّساءَ جُمَعَ[(٤)]، وقامَ الرَّجلان كلاهما[(٥)]، ورأيْتُ جاريتيك كلتيهما، وما أشبهَ ذلك.

بَابُ البَدَلِ:

اعلمْ أنَّ البدَلَ يجري مَجرى الوصفِ في الإيضاحِ[(٦)] والتَّخصيصِ، و[يجري][(٧)] مجرى التَّوكيدِ في التَّحقيقِ[(٨)] والتَّشديدِ، وهو[(٩)] في الكلامِ على أربعةِ أضرُبٍ: بدَلُ الكلِّ، وبدَلُ البعضِ، وبدَلُ الاشتمالِ، وبدَلُ الغلَطِ والنِّسيانِ.

تقولُ: جاءني أخوك زيدٌ [(١٠)]؛ فهذا بدَلُ الكلِّ [منَ الكلِّ][(١١)]، ومثلُه قولُه تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) [(١٢)].

وتقولُ: قبضْتُ المالَ نِصْفَه، وضربْتُ زيدًا رأسَه؛ فهذا بدَلُ البعضِ [منَ الكلِّ][(١٣)]، ومثلُه قولُه تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلً)[(١٤)].

---

(١) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٢) في ق: "الناس".

(٣) في ظ: "ورأيت القوم" بدلًا من: "وجاءت القبيلة"، وهو خطأ.

(٤) في ق: "أجمع"، وفي ط: "جمعاء".

(٥) في ط تكرر هذا المثال؛ وفصل بينهما قوله: "ورأيت النساء جمعاء".

(٦) في ق: "للإيضاح" بدلًا من: "في الإيضاح".

(٧) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٨) في ف: "التخفيف".

(٩) في ظ: "وهي".

(١٠) في ط، ف، ظ: "زيد أخوك" بدلًا من: "أخوك زيد".

(١١) ساقط من: ط، ف، ظ.

(١٢) الفاتحة: ٦-٧.

(١٣) ساقط من: ط، ف، ظ.

(١٤) آل عمران: من الآية ٩٧.

وتقولُ: أعجبني زيدٌ عقلُه؛ فهذا بدَلُ الاشتمالِ، ومثلُه قولُه تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [١].

وتقولُ: لقِيتُ زيدًا عمرًا؛ فهذا بدَلُ الغلَطِ [والنسيانِ][٢]، ولا يكونُ مثلُه في القرآنِ [ولا في شِعْرٍ[٣] فصيحٍ، فافهمْ ذلك][٤].

بَابُ عَطْفِ البَيَانِ:

وهو [أنْ][٥] تُقيمَ الأسماءَ الصَّريحةَ غيرَ المأخوذةِ منَ الفعلِ مقامَ [الأسماءِ][٦] المأخوذةِ منَ الفعلِ، [تقولُ: جاءني أخوك زيدٌ][٧]، كما تقولُ: جاءني أخوك[٨] الظَّريفُ، فافهمه، وقِسْ عليه.

بَابُ عَطْفِ الحروفِ:

ويُسمَّى نسَقًا، وحروفُه عشَرةٌ، [وهي][٩]: الواوُ، والفاءُ، وثمَّ، وأوْ، وإمَّا مكسورةً مكرَّرةً، وأمْ، ولكنْ، وبلْ[١٠]، ولا، وحتَّى في بعضِ المواضعِ.

---

(١) البقرة: من الآية ٢١٧.

(٢) ساقط من: ط، ظ.

(٣) في ط: "كلام".

(٤) ساقط من: ظ.

(٥) ساقط من: ظ.

(٦) ساقط من: ظ. وفي (اللمع ص١٧٧): "الأوصاف".

(٧) ساقط من: ف.

(٨) في ط، ف: "زيد".

(٩) ساقط من: ط.

(١٠) اختلفت النسخ في ترتيب هذه الحروف؛ ففي ظ: "وأو، وثم" بدلًا من: "وثم، وأو"؛ بالتقديم والتأخير، وفي ق وردت "أم" بين "أو" و"إما"، وفي ظ: "وبل، ولكن" بدلًا من: "ولكن، وبل".

اعلمْ أنَّ هذه الحروفَ [كلّها][(١)] على [٨٥/ب] اختلافِ معانيها تُدخِلُ الثَّانِيَ في إعرابِ الأوَّلِ، ولكلِّ حرفٍ منها معنًى:

فمعنى الواوِ[(٢)] الجمعُ بينَ الشَّيئينِ [أوِ الأشياءِ][(٣)]، ولا تُوجبُ التَّرتيبَ في أكثرِ الأحوالِ[(٤)]، نحو قولِك: قامَ زيدٌ وعمرٌو [ومحمَّدٌ][(٥)] وجعفرٌ، وما أشبهَ ذلك.

ومعنى الفاءِ أنَّ الثَّانِيَ بعدَ الأوَّلِ بلا مُهلةٍ، نحو قولِك: قامَ زيدٌ فعمرٌو؛ أي: [قام][(٦)] عُقيبَه[(٧)].

و[معنى][(٨)] (ثُمَّ) أنَّ الثَّانيَ بعدَ الأوَّلِ إلا أنَّ بينهما مهلةً وتراخِيًا، نحو قولِك: [قامَ][(٩)] زيدٌ ثُمَّ عمرٌو، وما أشبهَ ذلك.

وأمَّا (أو) و(إمَّا) فيكونانِ للشَّكِّ والتَّخييرِ والإباحةِ:

تقولُ في الشَّكِّ: قامَ زيدٌ أو عمرٌو، وسارَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، وما أشبهَ ذلك.

وتقولُ في التَّخييرِ: خذْ دينارًا أو دينارين، والبَسْ إمَّا ثوبًا وإمَّا ثوبين، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) ساقط من: ظ، وفي ط: "كله".

(٢) في ظ بعدها: "وهو".

(٣) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٤) في ق، ف: "الأقوال". وفي ظ: "الأفعال".

(٥) ساقط من: ظ.

(٦) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٧) في ق: "عقبه".

(٨) ساقط من: ظ.

(٩) ساقط من: ظ.

وتقولُ في الإباحةِ: جالِسِ الحسنَ أوِ ابْنَ سيرينَ[١]، وتَعَلَّمْ[٢] إمَّا فِقْهًا وإمَّا نحوًا؛ أي[٣]: قد أبَحْتُك هذين الصِّنْفين.

وأمَّا (أمْ) فيُعطَفُ بها بعدَ الاستفهامِ، نحو قولِك: أقامَ زيدٌ أم عمرٌو؟ [وأسار محمدٌ أم أخوك؟][٤]، قالَ الله تعالى: (قُلْ ءالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ) [٥]،(ءأَرْبابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّه الْواحِدُ الْقَهّارُ)[٦].

وأمَّا (لكنْ) فيُعطَفُ بها بعدَ الجحدِ، نحو قولِك: ما قامَ زيدٌ لكنْ[٧] عمرٌو، [ومعناها الاستدراكُ بعد الجحدِ][٨].

وأمَّا (بلْ) فمعناها الإضرابُ عنِ الأوَّلِ، والإثباتُ للثَّاني نحو قولِك: قامَ[٩] زيدٌ بلْ عمرٌو، وما أشبهَ ذلك.

وأمَّا (لا) فتخرِجُ الثَّانيَ ممَّا دخلَ فيه الأوَّلُ، نحو قولِك: قامَ زيدٌ لا عمرٌو، [وسارَ محمدٌ لا أخوك][١٠]، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) في ق، ف: "جالس أميرًا أو وزيرًا" بدلًا من: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، وفي ظ جمَع بين المثالين.

(٢) في ق، ف: "وادرس".

(٣) في ظ: "و"، وهو خطأ.

(٤) ساقط من: ط، ق، ظ.

(٥) الأنعام: من الآية ١٤٣.

(٦) يوسف: من الآية ٣٩.

(٧) في ف: "لا".

(٨) ساقط من: ط.

(٩) في ق: "ما قام" بدلًا من: "قام".

(١٠) ساقط من: ط.

وأمَّا (حتَّى) فتكونُ عاطفةً بمعنى الواوِ[١]، ولا يكونُ ما بعدَها إلّا جزءًا ممَّا قبلَها، نحو قولِك: قامَ القومُ حتَّى زيدٌ، ورأيْتُ القومَ حتَّى زيدًا، ومررْتُ بالقومِ حتَّى زيدٍ، فافهمْه مُوَفَّقًا إنْ شاءَ اللهُ.

بَابُ (حتَّى):

اعلمْ أنَّ (حتَّى)[٢] في الكلامِ على أربعةِ أضرُبٍ:

- تكونُ عاطفةً كما تقدَّمَ ذكرها.
- وتكونُ غايةً، فتجرُّ الأسماءَ على معنى (إلى)، تقولُ [٨٦/أ]: قامَ القومُ حتَّى زيدٍ، [ورأيت القومَ حتى زيدٍ، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ][٣]، والذي بعدها جزءٌ ممَّا قبلها، كما تقدَّمَ في بابِ العطفِ.
- و[الضَّربُ][٤] الثالثُ: أن تدخلَ على المبتدأِ والخبرِ[٥]، فلا تعملُ [فيه][٦]، نحو قولِك: قامَ القومُ حتَّى زيدٌ [قائمٌ][٧].

وإنما يُذكرُ الاسمُ بعدَها في هذه الوجوهِ لرِفعتِه وتعظيمِه أو لدناءتِه وخسَّتِه؛ [فالرِّفعةُ[٨] والتَّعظيمُ نحوُ][٩] قولِك: سارَ النَّاسُ حتَّى الأمراءُ، وماتَ النَّاسُ حتَّى

---

(١) ورد بعدها في ق: "كما تقدم"، ولم يتقدم لها ذكر، بل سيأتي في (باب حتى) التالي لهذا الباب، و(باب حتى) متقدم في (اللمع) على التوابع.

(٢) في ط بعدها: "تكون".

(٣) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٤) ساقط من: ط.

(٥) في ق، ف، ظ: "وخبره".

(٦) ساقط من: ط، وفي ظ بعدها: "شيئًا".

(٧) ساقط من: ط.

(٨) في ق: "فأما الرفعة"، ولم ترد الفاء فيما بعدها.

(٩) ساقط من: ظ.

الأنبياءُ، والدَّناءةُ نحوُ قولِك: قدمَ الحجَّاجُ[١] حتَّى المشاةُ، واجتراَ عليَّ الناسُ حتَّى الصِّبيانُ[٢].

– والضَّربُ الرابعُ: أن تنصبَ الفعلَ المستقبلَ[٣]، [على ضربين][٤]:

أحدُهما: أن يكونَ الفعلُ الأوَّلُ سببًا للثاني، فتكونَ (حتَّى) بمعنى (كي)، نحو قولِك: صلَّيتُ حتَّى أدخلَ الجنَّةَ[٥]، وكلَّمته حتَّى يأمرَ لي بشيءٍ؛ فالصَّلاةُ سببٌ لدخولِ الجنَّةِ، وكذلك الكلامُ سببٌ للأمرِ بالشيءِ.

والثَّاني: أن تكونَ بمعنى (إلى أنْ)، فلا يكونُ الأوَّلُ سببًا للثَّاني، نحو قولِك: لأنتظرنَّه حتَّى تطلعَ الشَّمسُ، [والمعنى[٦]: إلى أن تطلُعَ][٧] الشَّمسُ، وليسَ [الفعل][٨] الأوَّلُ سببًا للثَّاني؛ لأنَّ طلوعَ الشَّمس ليسَ سببُه انتظارَك.

---

(١) في ق، ف، ظ: "الحاجّ".

(٢) ذكر الزجاجي أن (حتى) الداخلة على الأسماء المفردة تصلح أن تكون عاطفة وجارة؛ بشرط وقوعها بعد جمع. انظر: الجمل للزجاجي ٦٧.

(٣) في ط: "المضارع"، وفي ف بعدها: "وهو".

(٤) ساقط من: ظ، ووردت خطًا بعد كلمة "الأول" الآتية في السطر القادم، وفي ق: "وجهين" بدلًا من: "ضربين".

(٥) في ط، ظ: "صليت حتى يغفرَ اللهُ لي، وحتى أدخل الجنة"، ولا وجه له؛ بدلالة الشرح بعده.

(٦) في ط: "معناه".

(٧) ساقط من: ظ.

(٨) ساقط من: ط، ف.

والفعلُ يَنتصِبُ في الموضعين[١] بإضمارِ (أنْ)[٢]، ولا يكونُ [الفعل][٣] إلا مستقبلًا، فافهمه.

بَابُ (لا) في النَّفي:

اعلمْ أنَّ (لا) تنصبُ النَّكرةَ بغيرِ تنوينٍ [ما دامت تليها][٤]، وتُبنى معها على الفتحِ [كبناءِ (خمسةَ عشرَ)][٥]، تقولُ: لا رجلَ في الدَّارِ، ولا غلامَ لك ولا جاريةَ عندك، قالَ اللهُ تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾[٦]، فإنْ فصلْتَ بينهما بطلَ عملُها، تقولُ: لا لك غلامٌ[٧]، ولا عندك جاريةٌ، قالَ اللهُ – عزَّ وجلَّ –: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ﴾[٨].

فإنْ عطفْتَ وكرَّرْت (لا) جازَ لك في الأوَّلِ وجهانِ: النَّصبُ بغيرِ تنوينٍ، والرَّفعُ بالتَّنوينِ[٩]:

---

(١) ورد بعدها في ق: "جميعًا".

(٢) ظاهر لفظه في هذه العبارة ينقض ما بدأ به حديثه عن الضرب الرابع بأنها تنصب الفعل المستقبل، وعبارة ابن جني أدق، قال في حديثه عن الضرب الرابع: "ويضمر بعدها (أن)، فتنصب الفعل المستقبل على أحد معنيين" اللمع١٦٢.

(٣) ساقط من: ط.

(٤) ساقط من: ط، ف، ظ.

(٥) ساقط من: ظ.

(٦) البقرة: ١-٢.

(٧) في ف: "غلام لك" بدلًا من: "لك غلام"؛ بتقديم وتأخير.

(٨) الصافات: من الآية ٤٧.

(٩) يتحصل من هذا خمسة وجوه جائزة، تراجع في: اللمع ١٢٨- ١٢٩، وأوضح المسالك ٢/١٤-٢٠.

تقولُ: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ، قالَ اللهُ – عزَّ وجلَّ – : (لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ)[١].

ويجوزُ: لا حولَ ولا قوَّةً إلا باللهِ، قال الشاعر: [٨٦/ب]

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً **** اِتَّسَعَ الخرْقُ على الرَّاقِعِ[٢]

ويجوزُ: لا حولَ ولا قوَّةٌ إلا باللهِ، قالَ الشَّاعرُ:

هذا لَعَمْرُكم الصَّغارُ بعينِه**** لا أمَّ لي إن كانَ [ذاكَ] [٣] ولا أبُ[٤]

ويجوزُ: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللهِ، قالَ اللهُ – عز وجل –: (لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلّةٌ ولا شَفاعَةٌ)[٥]؛ [تُقرأُ][٦] بالرَّفعِ والنَّصبِ كما تقدَّم[٧]، قالَ الشَّاعرُ:

[وما][٨] هجرْتُكِ حتَّى قُلْتِ مُعلِنةً****لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ[٩]

---

(١) البقرة: من الآية ٢٥٤، قرأها بالبناء على الفتح ابن كثير وأبو عمرو، وقرأها الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ١٨٧، والحجة للقراء السبعة ٣٥٤/٢.

(٢) من السريع، أنس بن العباس بن مرداس. انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، والأصول ٤٠٣/١، واللمع ١٢٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٩/٢.

(٣) ساقط من: ظ. وضبط (أبُ) بالنصب (أبا).

(٤) من الكامل، مختلف في قائله: قيل: لرجل من بني مذحج، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: غيرهما. انظر: الكتاب ٢٩٢/٢، والأصول ٣٨٦/١، والجمل للزجاجي ٢٣٩، والمفصل ٩٦، وخزانة الأدب ٣٨/٢–٤٠.

(٥) البقرة من الآية ٢٥٤. وسبق تخريج القراءة.

(٦) ساقط من: ظ.

(٧) في ف: "وقرئ بالنصب" بدلًا من: "تُقرأ بالرفع والنصب كما تقدم".

(٨) ساقط من: ظ.

(٩) من البسيط، للراعي النميري. انظر: الديوان ١٩٨، والكتاب ٢٩٥/٢، والأصول ٣٩٤/١، واللمع ١٢٨، وأوضح المسالك ١٥/٢.

ويجوزُ: لا حولٌ ولا قوَّةَ إلا باللهِ، قالَ اللهُ – عزَّ وجلَّ –: (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)[1]، قالَ الشَّاعرُ:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ [فيها] [2] وما فاهوا به أبدًا مُقِيمُ[3]

فإنْ عطفتَ بغيرِ (لا)[4] قلتَ: لا غلامَ[5] وجاريةً لك؛ بالتَّنوينِ لا غيرُ، قالَ الشَّاعرُ:

فلا أبَ وابنًا مثل مروانَ وابنِه إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزَّرا[6].

فإنْ وصفْتَ [اسمَ (لا)][7] جازَ لك فيه ثلاثةُ أوجهٍ: النَّصبُ بالتَّنوينِ، تقولُ: لا غلامَ ظريفًا[8] لك، وبغيرِ تنوينٍ، تقولُ: لا غلامَ ظريفَ لك، والرَّفعُ بالتَّنوين لا غيرُ،

---

(١) البقرة: من الآية ١٩٧. قرأها بضم الثاء والقاف والتنوين ابن كثير وأبو عمرو، وقرأها الباقون بالبناء على الفتح، ولم يختلفوا في بناء (جدالَ) على الفتح. انظر: السبعة ١٨٠، وحجة القراءات ١٢٨-١٢٩.

(٢) ساقط من: ظ.

(٣) من الوافر، لأمية بن الصلت. انظر: الديوان ١٢٢، والبيت ملفق من بيتين، هما:

فلا لغو ولا تأثيم فيها******ولا حينٌ ولا فيها مليمُ

وكأسٌ لا تصدِّع شاربيها*******وما فاهوا به لهم مقيمُ

انظر: اللمع ١٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٤/١، وأوضح المسالك ١٩/٢.

(٤) في ق، ف: "تكرير".

(٥) في ظ بعدها: "ولا"، وهو خطأ.

(٦) في ق: أو تأزرا، وفي ظ ثلاثة تصحيفات للبيت، هي: "ولا ابنا"، "إذ"، "بالمحجة".

والبيت من الطويل، رجل من عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك. انظر: الكتاب ٢٨٥/٢، والمقتضب ٣٧٢/٤، والمفصل ٩٦، وخزانة الأدب ٦٧/٤.

(٧) ساقط من: ف.

(٨) في ظ: "ظريف"، وهو خطأ.

تقولُ: لا غلامَ[١] ظريفٌ لك.

[وتثنِّي بالنُّونِ، فتقولُ: [لا][٢] غلامينِ لك،][٣] ولا جاريتينِ عندك.

وتقولُ: لا غلامَ أفضلُ من زيدٍ، فترفعُ (أفضلُ)؛ لأنَّه خبرُ (لا)، كما ترفعُ خبرَ (إنَّ)، فافهمه.

بَابُ[٤] إعْرابِ الأفعالِ وبِنائِها:

وهي على ضربينِ: [مُعرَبٌ، ومَبنيٌّ، والمبنيُّ على ضربين:][٥]

مبنيٌّ على الفتحِ، وهو جميعُ أمثلةِ الماضي، قلَّتْ حروفُه أو كثُرَتْ، نحوَ: ضربَ، ودحرجَ، وانطلقَ، واستخرجَ، وما أشبهَ ذلك.

[ومبنيٌّ على السُّكونِ، وهو جميعُ أمثلةِ الأمرِ للمواجَهِ[٦] ممَّا لا حرفَ مضارعةٍ فيه، نحو: اضربْ، وانطلِقْ، واستخرجْ، وما أشبهَ ذلك][٧].

وأمَّا المعرَبُ فهو الفعلُ المضارعُ، [وهو][٨] الذي في أوَّلِه إحدى الزَّوائدِ الأربعِ، وهي: الهمزةُ، والنُّونُ، والتَّاءُ، [٨٧/أ] والياءُ[٩]، نحوَ: أقومُ، ونقومُ، وتقومُ، ويقومُ، وما أشبهَ ذلك.

---

(١) في ط: "غلامٌ".

(٢) ساقط من: ف.

(٣) ساقط من: ظ.

(٤) في ط، ف، ظ بعدها: "معرفة".

(٥) ساقط من: ط.

(٦) في ق: "في المواجه" بدلًا من: "للمواجه"، ورجّحت ما في المتن لموافقته (اللمع ص٢٠٥) المنقول عنه هذا النص.

(٧) ساقط من: ط، ظ.

(٨) ساقط من: ظ.

(٩) في ق: "والياء والتاء" بدلًا من: "والتاء والياء"؛ بالتقديم والتأخير.

فهذا مرفوعٌ أبدًا [لوقوعِه موقعَ الاسمِ][(١)] إلا أنْ يدخلَ [عليه][(٢)] ناصبٌ أو جازمٌ: تقولُ في الرَّفعِ: هو يضربُ، وينطلِقُ، ويستخرجُ، وما أشبهَ ذلك.

و[تقولُ][(٣)] في النَّصبِ: لن يضربَ، ولن ينطلقَ، ولن يستخرجَ، وما أشبهَ ذلك.

و[تقولُ][(٤)] في الجزمِ: لم يضربْ، ولم ينطلقْ، ولم يستخرجْ، وما أشبهَ ذلك، فافهمه.

بَابُ الحُروفِ التَّي تَنْصِبُ الفِعْلَ المُسْتَقْبَلَ:

وهي عشرةٌ: خمسةٌ [(٥)] تعملُ بنفسِها، وخمسةٌ تعملُ بإضمارِ (أنْ) [فيها][(٦)]:

فالخمسةُ التَّي تعملُ بنفسِها[(٧)]: أنْ، ولنْ، وإذنْ، وكي، ولكيلا[(٨)]، تقولُ: أريدُ أنْ تقومَ، ولن تقومَ، [وإذنْ تقومَ][(٩)]، وكي تقومَ، ولكيلا تقومَ، فإذا [توسَّطت][(١٠)] (إذنْ) بطلَ عملُها، [تقول: أنا إذنْ أزورُك][(١١)].

والخمسةُ التَّي تعملُ بإضمارِ (أنْ) فيها: الواوُ، وأوْ، وحتَّى، واللامُ المكسورةُ، والفاءُ، ولا يجوزُ إظهارُ (أنْ) فيها[(١٢)]؛ لأنَّه أصلٌ مرفوضٌ، والواوُ إذا كانتْ بمعنى

---

(١) ساقط من: ط. وفي ف: "الأسماء" بدلًا من: "الاسم".

(٢) ساقط من: ظ.

(٣) ساقط من: ط.

(٤) ساقط من: ط.

(٥) في ط، ظ بعدها: "منها".

(٦) ساقط من: ط، ظ.

(٧) في ظ بعدها: "هي".

(٨) في ط: "وكيلا"، وفي ظ: "ولئلا"، وفي الموضع التالي أيضًا.

(٩) ساقط من: ف.

(١٠) ساقط من: ظ.

(١١) ساقط من: ظ.

(١٢) في ط: "مع واحدة منها" بدلًا من: "فيها"، والصواب ما أثبتُّ؛ لأن الحديث خاص بالفاء لا جميع الحروف، ويؤيده أن حديث ابن جني خاص بالفاء، أما غير الفاء كلام التعليل مثلًا فيجوز إظهار (أنْ) بعدها. انظر: اللمع ٢٠٩.

الجمعِ انتصبَ الفعلُ بعدَها بإضمارِ (أنْ)، نحوَ قولِك: لا تأكلِ السَّمكَ وتشربَ اللبنَ؛ أي: لا تجمعْ بينهما، قالَ الشاعرُ:

لا تَنْهَ عنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ **** عارٌ عليكَ إذا فَعَلْتَ عظيمُ[١]

أي: لا تجمعْ بينهما، وإذا أردْتَ أن تنهاه عنِ الجميعِ كانَ[٢] الجزمُ فيهما.

وأمَّا (أو) فإذا كانتْ بمعنى (إلا[٣] أنْ) انتصبَ الفعلُ [بعدها][٤] بـ(أنْ) المضمرةِ، تقولُ: لأضربَنَّه أو يتَّقيني.

وأمَّا الفاءُ فإذا كانتْ جوابًا للأمرِ[٥] والنَّهيِ والاستفهامِ والنَّفيِ[٦] والتَّمنِّي والدُّعاءِ والعرضِ[٧] [والتحضيضِ انتصبَ الفعلُ بعدها بـ(أنْ) مضمرةً][٨]، تقولُ [في الأمرِ][٩]: زرني فأكرمَك[١٠]، وفي النَّهيِ: [لا تقمْ فأقومَ، و][١١] لا تشتُمْه فيعاقبَك[١٢]،

---

(١) من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، وعزاه سيبويه إلى الأخطل وليس في ديوانه. انظر: ملحقات ديوان أبي الأسود ١٣٠، والكتاب ٤٢/٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٤/١، والمقتضب ٢٥/٢، وحروف المعاني ٣٨، وخزانة الأدب ٥٦٤/٨.

(٢) في ق: "فإن".

(٣) في ق، ف: "إلى"، وهي ساقطة من: ظ.

(٤) ساقط من: ط.

(٥) في ق، ظ: "جوابَ الأمرِ".

(٦) في ف، ظ: "والنفي والاستفهام" بدلًا من: "والاستفهام والنفي"؛ بالتقديم والتأخير.

(٧) في ط: "والمعرض"، وفي ف بعدها: "والجحد".

(٨) ساقط من: ط، ف، وسقط "التحضيض" من: ظ.

(٩) ساقط من: ف.

(١٠) في ط: "فأزورك"، وفي ظ: "أزرك"؛ بإسقاط الفاء، وهو خطأ.

(١١) ساقط من: ط، ف.

(١٢) في ق: "فيشتمَك"، وفي ظ: "يشتمك"؛ بإسقاط الفا، وهو خطأ.

و[في][1] الاستفهامِ: أينَ بيتُك فأزورَك؟ وفي النَّفيِ: ما أنتَ بصاحبي فأكرمَكَ، وفي التَّمنِّي: ليتَ لي مالًا فأنفقَه، وفي الدُّعاءِ: اللهمَّ ارزقني بعيرًا [٨٧/ب] فأحجَّ عليه، [وفي العرضِ: ألا تنزلُ [عندنا][2] فنكرمَكَ؟][3].

وأمَّا اللامُ[4] فنحوُ قولِك: زرتك لتكرمَني.

وأمَّا (حتَّى) فقد تقدَّمَ ذكرُها[5].

بَابُ حُرُوفِ الجَزْمِ:

وهي خمسةٌ: لَمْ، ولَمَّا[6]، ولامُ الأمرِ، و(لا) في النَّهيِ، وحروفُ الشَّرطِ والمجازاةِ[7]، تقولُ: لم تقمْ، ولَمَّا يقمْ، وليقمْ، ولا تقمْ، فافهمْه موفقًا إن شاءَ اللهُ.

بَابُ الشَّرطِ وَجَوابِه:

الشَّرطُ وجوابُه مجزومانِ، وحروفُه[8]: إنْ، ومَنْ، [وما][9]، ومهما، وإذْما[10]،

---

(١) ساقط من: ف.

(٢) ساقط من: ق.

(٣) في ظ: "وفي التحضيض: من يزورنا فنكرمه"، وفيها تقديم وتأخير في الحالات.

(٤) في ظ بعدها: "المكسورة".

(٥) انظر: ص٢١.

(٦) في ظ بعدها: "وألم، وألما".

(٧) في ق، ف: "والجزاء"، وقد تساهل هنا المطرز في عدّ (حروف الشرط والمجازاة) الجازم الخامس، ولم يصنع كابن جني الذي ذكر أن حروف الجزم خمسة، وجعل الخامس حرف الشرط، ولم يصنع المطرز كالزجاجي الذي عدّ حروف المجازاة معها، ولكنه لم يقيّد العدد ابتداء بأنها خمسة جوازم. انظر: الجمل ٧، واللمع ٢١٣.

(٨) تساهل المطرز هنا في عدّها حروفًا، ولم يصنع كابن جني الذي قال: "وحرفه المستولي عليه (إنْ)، وتُشبَّه به أسماء وظروف"، ثم أخذ يعدّد أدوات الشرط. اللمع ٢١٣.

(٩) ساقط من: ط.

(١٠) ورد بعدها في ف: "وإذا ما"، وأسقط في ظ "إذما"، وأثبت: "إذا ما"، وهو خطأ.

وحيثُما، وكيفَما، وأيٍّ[١]، [وأينَ][٢]، وأنَّى، ومتى، تقولُ: إن تقمْ أقمْ، وما تصنعْ أصنعْ، ومهما تأتِه آتِه[٣]، ومتى تذهبْ أذهبْ [معك][٤]، وأنَّى[٥] تجلسْ أجلسْ، وما أشبهَ ذلك.

وإذا دخلتِ الفاءُ في الجوابِ رفعَتْه، تقولُ: مهما تصنعْ فأصنعُ مثلَه، وإن كانَ الفعلُ ماضيًا لم تجزمْه، تقولُ: مَنْ أكرمَني أكرمْه، [تركْتَ الماضي على حالِه][٦]، وجزمْتَ الجوابَ؛ لأنَّه مستقبلٌ، فافهمْه موفقًا، وقِسْ عليه.

بَابُ ما يَنْصَرِفُ وما لا يَنْصَرِفُ:

اعلمْ أنَّ الاسمَ على ضربينِ: مُنصرِفٌ، وغيرُ مُنصرِفٍ:

فالمنصرِفُ: ما دخلَه الحركاتُ الثَّلاثُ، وتبعَها التَّنوينُ؛ ليسلمَ من شبهِ الفعلِ، نحو: زيدٍ وعمرٍو وفرسٍ [وحجَرٍ][٧]، وما أشبهَ ذلك.

وغيرُ المنصرِفِ: بضدِّ ذلك، وهو ما امتنعَ من دخولِ التَّنوينِ [عليه][٨]، ودخلَ عليه[٩] الرَّفعُ والنَّصبُ، وامتنعَ من دخولِ الجرِّ [عليه][١٠]. وهو على ضربين:

---

(١) في ف: "وأي ما"، وهو خطأ.

(٢) ساقط من: ط، ف.

(٣) في ق: "تأتني آتك" بدلًا من: "تأته آته".

(٤) ساقط من: ط، ف.

(٥) في ق: "وأين".

(٦) ساقط من: ق.

(٧) ساقط من: ق.

(٨) ساقط من: ف.

(٩) في ق: "ودخله" بدلًا من: "ودخل عليه".

(١٠) ساقط من: ط، ف.

[منه][1] ما لا ينصرِفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، ومنه ما ينصرفُ في النَّكرةِ [ولا ينصرِفُ في المعرفةِ][2]، [فأمَّا ما لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ][3] فهو ما لم يكنْ أحدُ سببَيه اللذين يمنعانه الصَّرفَ[4] المعرفةَ[5]، [وأمَّا ما كانَ كذلك][6] [فإذا نكَّرتَه انصرفَ][7].

والأسبابُ المانعةُ منَ الصَّرفِ تسعةٌ: وزنُ الفعلِ الذي يغلبُ عليه [أو يخصُّه][8]، والصِّفةُ، والتَّأنيثُ [الذي][9] [يكونُ][10] لغيرِ فرقٍ[11]، والألفُ والنُّونُ المضارعتانِ لألفِي[12] التَّأنيثِ، والتَّعريفُ، [والجمعُ][13]، والعدلُ[14]، والعُجمةُ، والتَّركيبُ، وهو أن تجعلَ الاسمين اسمًا واحدًا.

---

(١) ساقط من: ق، ف.

(٢) ساقط من: ط، ف.

(٣) ساقط من: ق، وفي ف: "معرفة" بدلًا من: "في معرفة".

(٤) في ق، ف، غ: "من الصرف".

(٥) في ق: "التعريف".

(٦) ساقط من: ق، ف.

(٧) ساقط من: ف.

(٨) ساقط من: ط، ف.

(٩) ساقط من: ف.

(١٠) ساقط من: ط.

(١١) يعني به: التأنيث اللازم الذي لا تسقط علامته، واحترز به عن المؤنث بدخول تاء التأنيث نحو: (قائمة)؛ فإن العلامة هنا جاءت للفرق بين المذكر والمؤنث.

(١٢) في ط: "لألف".

(١٣) ساقط من: ط.

(١٤) في ف: "والعدل والجمع" بدلًا من: "والجمع والعدل"؛ بالتقديم والتأخير.

فوزنُ الفعلِ [أفعلُ][١] نحوُ: أحمرَ وأصفرَ[٢]، [وفعلاء[٣] [٨٨/أ] نحو: حمراءَ وصفراءَ][٤].

وفُعلى نحوُ: حُبلى، وفَعلى نحوُ: سَكرى[٥]، وفَعلان [الذي مؤنثه فَعلى][٦] نحو قولك: سكران وعطشان [وغضبان][٧].

والجمعُ الذي ثالثُ حروفِه ألفٌ بعدها حرفانِ أو أكثرُ[٨] من ذلك، [وأوسطُها ساكنٌ أو حرفٌ مشدَّدٌ][٩]، نحو قولك: مساجدَ، ودراهمَ، ودنانيرَ، وطواويسَ، ودوابَّ، وشوابَّ[١٠].

فهذا لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ.

[وما كانَ في أوَّلِه زيادةُ[١١] الفعلِ المضارعِ، نحو: أحمدَ ونرجس ويزيدَ وتغلبَ][١٢].

---

(١) ساقط من: ط، ف.

(٢) في ف: "أحمد وتغلب ويشكر ونرجس" بدلًا من: "أحمر وأصفر".

(٣) في ف: "والصفة".

(٤) ساقط من: ط، وسقطت كلمة "نحو" من: ف.

(٥) في ط: "وفَعلى: سَكرى وحُبلى"، وفي ف: "وحُبلى وبُشرى وسَكرى" بدلًا من: "وفُعلى نحو حبلى، وفَعلى نحو سكرى".

(٦) ساقط من: ط، ف.

(٧) ساقط من: ط، ف.

(٨) في ف: "وأكثر" بدلًا من: "أو أكثر".

(٩) ساقط من: ق، ف.

(١٠) في ف: "وشوابّ ودوابّ" بدلًا من "ودوابّ وشوابّ"؛ بالتقديم والتأخير.

(١١) في ق: زوائد.

(١٢) ساقط من: ف.

و(فُعَلُ) المعدولُ به عن (فاعلٍ) [نحو: عُمَرَ وزُفَرَ [وقُثَم][(١)]، فإنْ لم يكنْ معدولًا كانَ مصروفًا، نحو: جُرَذٍ وجُعَلٍ[(٢)]][(٣)].

والعُجمةُ نحوُ قولك: إبراهيمُ وإسماعيلُ وهُرمزُ وفيروزُ، وسائرُ أسماءِ الأنبياءِ- عليهم السلامُ - لا تنصرِفُ غيرُ ستَّة [أسماء][(٤)]: محمَّدٍ وشُعيبٍ وصالحٍ ولوطٍ وهودٍ ونوحٍ[(٥)].

وأسماءُ التَّأنيثِ، وهي على ضربين: [منها][(٦)] ما في آخرِهِ علامةُ التَّأنيثِ، نحو: فاطمةَ وعائشةَ، ومنها[(٧)] ما ليسَ في آخرِهِ علامةُ التَّأنيثِ، [نحو: زينب وسعاد، وكلا الضربين ينصرف في النكرة، ولا ينصرفُ

---

(١) ساقط من: ط، وفي ف وردت الفقرة بترتيب مغاير، نصها: "والعدل نحو قولك: عمر وزفر وقثم، فهو معدول به عن (فاعل)"، والكلمة الأخيرة في ف: "الفاعل" بدلًا من: "(فاعل)".

(٢) أدرج بعدها في ق، ط، ف: "و(فَعَل) نحو: قدَمَ وسَقَرَ"، وهذه ليست صحيحة هنا؛ إذ لا ارتباط لها بما قبلها ولا ما بعدها، بل هي مرتبطة بالعلم المؤنث الممنوع من الصرف، ولم تَرِدْ في (اللمع)، بل وردت عند الزجاجي، ونصه في (الجمل ص٢٢١): "ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف متحركة، نحو: (قدَم) و(سقَر)، وما أشبه ذلك".

(٣) ساقط من: ظ.

(٤) ساقط من: ط، ق.

(٥) في ق، ف: تقديم وتأخير في أسماء الأنبياء عليهم السلام.

(٦) ساقط من: ق، وفي ف: منه.

(٧) في ق، ف: ومنه.

في المعرفةِ[١]، وكذلك تسمية المذكَّر بالمؤنَّثِ][٢] نحوَ رجلٍ سمَّيته: زينبَ أو سعادَ[٣].

وأسماء القبائلِ والأحياءِ والسُّورِ والبلدانِ[٤]:

اعلمْ أنَّ كلَّ اسمٍ[٥] قصدْتَ به قصدَ (القبيلةِ) لم تصرفْه في المعرفةِ، وتصرفُه[٦] في النَّكرةِ، [فإن][٧] قصدْتَ به قصدَ (الحيِّ)[٨] صرفته فيهما، نحوَ قولِك: هذا[٩] تميمٌ

---

(١) أطلق المطرز القول هنا في المؤنث الذي ليس في آخره علامة التأنيث، فحكم عليه بأنه ممنوع من الصرف، والحق أن فيه تفصيلًا؛ فإذا كان المؤنث ثلاثيًّا ساكن الأوسط فإنه يجوز صرفه وترك صرفه، تقول: رأيت هندَ وهندًا، أما إن زاد على الثلاثة فكلام المطرز متجه، ولعله اكتفى بالتمثيل بـ (زينب) و(سعاد)؛ للدلالة على إرادة غير الثلاثي.

(٢) ساقط من: ط، ف.

(٣) أطلق المطرز القول هنا، وقيّده ابن جني بأنه قد تجاوز الثلاثة الأحرف، فامتنع عن الصرف معرفةً، أما إن كان غير متجاوز لها، وسميت مذكرًا بمؤنث ثلاثي ساكن الوسط أو متحركه مثل: رجل سميته بـ(هنْد) أو (قدَم) أو (عجُز) فإنه يصرف لخفة التذكير. انظر: اللمع ٢٣٤-٢٣٥.

(٤) أفرده الزجاجي في باب بعد (ما ينصرف وما لا ينصرف)، أما المطرز فقد جعله في الباب نفسه، إلحاقًا له بما سبقه من الكلام عن العلم المؤنث.

(٥) في ف: "شيء".

(٦) في ق، ف: "وصرفته".

(٧) ساقط من: ف.

(٨) في ف بعدها: "الذي"، ولا وجه لها.

(٩) في ق، ف: هذه.

وسدوسٌ(١) [وطيئٌ](٢)، وإنْ أردْتَ اسمَ القبيلةِ(٣) قلتَ: هؤلاء من بني سدوسَ و[من](٤) بني تميمَ.

وأمَّا السُّوَرُ فإنْ قلتَ: "هذه هودُ ويونسُ" وجعلتَ(٥) ذلك اسمًا للسُّورةِ لم تصرفْه؛ لأنَّك سمَّيت مؤنَّثًا بمذكَّرٍ، وإن أردْتَ سورةَ يونسٍ وسورةَ هودٍ صرفْتَه لا غيرُ(٦).

وأمَّا البلدانُ(٧) فالغالبُ عليها التَّأنيثُ وتركُ الصَّرفِ(٨)، وقد يغلبُ التَّذكيرُ على بعضِها(٩) فتنصرفُ، نحوُ: واسطٍ ودابقٍ وهَجَرٍ، وإنْ شئتَ قصدْتَ بذلك قصدَ (البُقعةِ)(١٠) [أوِ البلدةِ](١١)، فلم تصرفْه.

والتَّركيبُ، نحو قولِك: [حضرموت و](١٢) [٨٨/ب] بعلبكَّ ورامهرمزَ ومعديكربَ.

---

(١) في ف بعدها: "ودوس".

(٢) ساقط من: ط.

(٣) في ق، ف: "الحيّ"، وهي غير صحيحة؛ لتكرارها.

(٤) ساقط من: ف.

(٥) في ط، ف: "جعلت".

(٦) فتقول: " هذه هودٌ، وهذه يونسٌ"، والعبارة مأخوذة من كلام الزجاجي بتصرف. انظر: الجمل ٢٢٧.

(٧) في ط، ف: "المدن".

(٨) مثل لها الزجاجي بنحو: عُمان، وخراسان، وبغداد، ومصر، ودمشق، وجور. انظر: الجمل ٢٢٦.

(٩) في ق، ف: "على بعضها التذكير" بدلًا من: "التذكير على بعضها"؛ بالتقديم والتأخير.

(١٠) في ف غير واضحة.

(١١) ساقط من: ط، ظ، وفي ق: "والبلد"، وما في المتن موافق لما في نص الزجاجي. انظر: ٢٢٦.

(١٢) ساقط من: ط.

فما كانَ فيه التَّعريفُ إذا نكَّرتـه انصرفَ، [وإذا أضيف اسمٌ من[١] هذه الأسماء التي لا تنصرفُ إلى اسمٍ انصرفَ][٢]، وإذا دخلَتْه الألفُ واللامُ[٣] انصرفَ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ [والإضافةَ][٤] من علاماتِ الأسماءِ، ومما يختصُّ بها[٥].

فإذا كانَ في الاسمِ علَّتان منَ العللِ التي ذكرناها منعناه منَ الصَّرفِ[٦]، [أو علةٌ مكرَّرة منعته مِنَ الصَّرفِ][٧]، فافهمْ ذلك مُوفَّقًا إن شاءَ اللهُ تعالى، والحمدُ للهِ وحدَه.

---

(١) في ف: "أضيفت" بدلًا من: "أضيف اسم من".

(٢) ساقط من: ط.

(٣) في ف، ظ بعدها: "والإضافة".

(٤) ساقط من: ط.

(٥) في ط: "وكذلك الإضافة مما يختص بالأسماء" بدلًا من: "ومما يختص بها".

(٦) في ط: "الصرفَ" بدلًا من: "من الصرفِ".

(٧) ساقط من: ط.

ثبت المصادر والمراجع

١-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢-أساس البلاغة، للزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤١هـ/ ١٩٣٢م.

٣-الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٤-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٥-الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٦-بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٧-تاج التراجم، لابن قطلوبغا، حققه وقدم له محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٨-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق د. عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٩-تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٠-تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وجماعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١١-حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٢-الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣-الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٤-الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٥-حروف المعاني والصفات، للزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٦-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٧-الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.

١٨-ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٩-ديوان الإسلام، لابن الغزي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢٠-ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه راينهرت فاييرت، دار النشر فرانتش، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

٢١-ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د.سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٢٢-ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، تصنيف أبي محمد عبد العزيز الكتاني، تحقيق د.عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض، النشرة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٣-السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢٤-سنن ابن ماجة، بإشراف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٥-سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

٢٦-سير أعلام النبلاء، للذهبي، حققه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٢٧-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، حققه محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٢٨-شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق د.محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٢٩-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٠-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح.

٣١-شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٢-شرح اللمع، للواسطي الضرير، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٣-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة السيد حسن عباس الشربتلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٤-العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٥-الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان، تحقيق د. فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ /٢٠١١م.

٣٦-فهرس المخطوطات المصورة، معهد المخطوطات العربية، إعداد عصام محمد الشنطي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٧-الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٨-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت، مصورة عن طبعة أستانبول، ١٣٦٠هـ.

٣٩-لباب الإعراب، للإسفراييني، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤٠-اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤١-اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٢-المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٤٣-مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، لابن منظور، عني بتحقيقه إبراهيم صالح، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٤-مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٤٥-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعين للفيومي، المطبعة الأميرية بالقاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٢٢م.

٤٦-معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٧-المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، من إصدارات مجمع اللغة العربية بمصر، المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٤٨-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٤٩-المفصل، للزمخشري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٥٠-المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٥١-الوافي بالوفيات، لابن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.